

ية، يصبح من الضروري تنفيذ الت
أسس التعافي المستدام والعودة ال
يستلزم ذلك أن يتم تصميم إستراتيجيات
الملكوة والقدرة المحلية
العدالة والمساواة في
أفضل مع مستقبلية. يعد
الاستجابة الإ
تدرجيًا إل
أزمة و
ينصب تركيز
على تلبية
سريع لحف
ومنذ بدا
إنسانية، ي
عنصرًا ح
أسس الت
استدامة طو
يستلزم ذلك
بطريقة تدع
الملكوة والقد
شامل للسياق ونشر العدالة ومنع
التكيف بشكل أفضل مع أي أزمات
الاستجابة الإنسانية، إنه

الحلول الدائمة

الدليل التنفيذي الأولي

يناير / كانون الثاني 2016

الإستراتيجيات المشتركة لدعم الحلول الدائمة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أوطانهم

الدليل التنفيذي الأولي لقرار الأمين العام للأمم المتحدة
بشأن إيجاد حلول دائمة للتشرد

برنامج التنمية للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين والمجموعة العالمية
للتعافي المبكر (الفريق العامل التقني المعني بالحلول الدائمة) مع مجموعة الحماية الشاملة



مع المساهمة السخية لمكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية



وشكر وتقدير لإيرين موني وآن ديفيس على دورهما القيادي في صياغة هذا الدليل.

جدول المحتويات

09	المقدمة
10	الدليل السريع
15	الدليل الكامل
35	التوجيهات التكميلية والموارد
38	ملحق 1
40	ملحق 2

رموز الاختصارات

المساءلة للسكان المتضررين	AAP
بنك التنمية الآسيوي	ADB
البنك الأفريقي للتنمية	ABFD
التقييم القطري المشترك	CCA
مصرف التنمية لمجلس أوروبا	CEB
منظمات المجتمع المدني	CSO
برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	DDR
المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير	EBRD
مستشار لشؤون التعافي المبكر	ERA
المجموعة العالمية للتعافي المبكر (تُعرف سابقا بمجموعة الفريق العامل المعنية بالتعافي المبكر/إنعاش المبكر)	GCER
مجموعة الحماية الشاملة	GPC
منسق الشؤون الإنسانية	HC
الفريق القطري الإنساني	HCT
اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات	IASC
آلية التنسيق بين المجموعات [أو مجموعة التنسيق بين المجموعات]	ICCM / ICCG
مركز رصد التشرد الداخلي	IDMC
المشردون داخليا	IDPS
منظمة العمل الدولية	ILO
منظمة دولية غير حكومية	INGO
المنظمة الدولية للهجرة	IOM
مرفق الاستجابة الفورية	IRF
الإطار الإستراتيجي المتكامل	ISF

خدمة تحديد سمات المشردين داخليا	JIPS
خطة التنمية الوطنية	NDP
منظمة غير حكومية	NGO
مكتب منسق الشؤون الإنسانية	OCHA
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	OHCHR
صندوق بناء السلام	PBF
مكتب دعم بناء السلام	PBSO
ورقات استراتيجية الحد من الفقر	PRSP
قدرة الحماية	PROCAP
المنسق المقيم للأمم المتحدة	RC
مكتب المنسق المقيم	RCO
أهداف التنمية المستدامة	SDGS
الأمين العام	SG
المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا	SR-IDPS
خطة الاستجابة الاستراتيجية / خطة الاستجابة الإنسانية	SRP/HRP
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة	SRSO
الاختصاصات	TOR
الفريق العامل التقني على الحلول الدائمة	TWG-DS
إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية	UNDAF
مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	UNDG
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية	UN-DOCO
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	UNESCO
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	UN-HABITAT
الفريق القطري التابع للأمم المتحدة	UNCT
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	UNHCR
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	UNICEF
برنامج الأغذية العالمي	WFP

مقدمة لقرار الأمين العام



في تشرين الأول/أكتوبر 2011 أعتد الأمين العام للأمم المتحدة قرارا بشأن الحلول الدائمة والإطار الأولي المصاحب بشأن إنهاء التشرد في أعقاب النزاعات (فيما يلي: قرار الأمين العام - الملحق 1). مما يؤكد الدور الرئيسي الذي تقوم به الدولة في تيسير التوصل إلى حلول دائمة للتشرد. على الجانب الدولي، فإنها تعين للمنسقين المقيمين / منسقي الشؤون الإنسانية مسؤولية قيادة عملية التنمية الاستراتيجية للحلول الدائمة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا، وتحديد أنسب نهج قائم على التشاور مع السلطات الوطنية والشركاء.

«يعد تأمين حلول دائمة للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين مسؤولية مشتركة وواحدة يجب تنفيذها تدريجيا. وقد تعلمنا دروسا كثيرة في هذا النطاق. وعلينا الآن الاستفادة مما تعلمناه لجمع عدد أكبر من الجهات الفاعلة لتحقيق الالتزامات المشتركة.»

- الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في كلمته في الاجتماع الذي عقده اللجنة التنفيذية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

العناصر الرئيسية لقرار الأمين العام:

- حل مشكلة التشرد مسؤولية جماعية تتطلب استراتيجية مشتركة ومنسقة؛
- يتولى المنسقون المقيمون / منسقو الشؤون الإنسانية العملية الاستشارية لتحديد كلا من شكل ومضمون استراتيجيات إيجاد الحلول الدائمة؛
- يتوفر الدعم التقني من برنامج التنمية للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين والمجموعة العالمية للتعافي المبكر ومجموعة الحماية الشاملة وغيرها من الهياكل التي لديها خبرات محددة على النحو المبين في الإطار المرفق مع قرار الأمين العام.
- وسوف ينظر صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في الطلبات الواردة من البلدان المؤهلة من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجيات من أجل إيجاد حلول دائمة لمشكلة التشرد.

الهدف

قد تم تطوير هذا الدليل وفقا لقرار الأمين العام: لوضع دليل للعاملين في الميدان بشأن كيفية وضع استراتيجية لدعم التوصل إلى الحلول الدائمة لمشاكل لعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أوطانهم. ومن ثم يقتصر الدليل على الحالات التي يوجد بها المشردون داخليا وقد عاد اللاجئون إلى بلدانهم الأصلية أو أماكن إقامتهم المعتادة، إن لم يكن إلى مناطقهم الأصلية.

في حين أن قرار الأمين العام يشير صراحة إلى "إنهاء التشريد في أعقاب الصراع" إلا أنه يتعلق بحالات التشريد الأخرى. الكوارث والعنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسان والتشريد المتعلق بالتنمية تتطلب على نحو مماثل اتباع نهج قائم على الحقوق واستجابة مشتركة ومترابطة ومنسقة. في الواقع، يمكن أن ينشأ التشريد في حالات تتسم بمزيج معقد من الصراع والكوارث والتدهور البيئي.

نشر قرار الأمين العام وإطاره

- دعت المذكرة المشتركة لعام 2012 من قبل المدير الإداري لبرنامج التنمية بالأمم المتحدة، ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة، المنسقين المقيمين / منسقي الشؤون الإنسانية إلى الاستفادة من هذه الوثائق ونشرها، مما يؤكد آثارها الهامة بالنسبة لعملهم¹ (الملحق 2). الهيئات الأخرى التي قد أشارت إلى قرار الأمين العام هي:
- الجمعية العامة للأمم المتحدة²
- المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا³
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا⁴

الدليل السريع

الإستراتيجيات المشتركة لدعم الحلول الدائمة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أوطانهم

حول هذا الدليل

يقدم الدليل السريع لتطبيق قرار الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إيجاد حلول دائمة للتشرد نصوصا موجزا للعناصر الرئيسية الواردة في الدليل الكامل. وحيث أنه موجه بصورة رئيسية إلى المنسقين المقيمين / منسقي الشؤون الإنسانية ورؤساء الأجهزة في المكاتب القطرية، فإنه يشير إلى مسؤولية المنسقين المقيمين / منسقي الشؤون الإنسانية، المنصوص عليها في قرار الأمين العام، لقيادة عملية التنمية الاستراتيجية للحلول الدائمة بين الجهات الدولية الفاعلة ويلخص النقاط الرئيسية، بما في ذلك التسع خطوات الموصى بها، لتنظيم عملية وضع الاستراتيجيات. يمكن الإطلاع على تفاصيل الـ 9 خطوات في الدليل الكامل.

¹ الأمم المتحدة، مذكرة داخلية إلى المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية من هيلين كلارك، رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفاليري أموس، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، 3 نيسان/أبريل 2012.

² قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 68/180، 18 كانون الأول/ديسمبر عام 2013، وثيقة الأمم المتحدة. 180/A/RES/68.

³ انظر، على سبيل المثال، بيان تشالوكا بياني، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، الجلسة رقم 68 للجمعية العامة، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

⁴ قائمة لشؤون الحماية: التصدي لمشكلة التشريد وحماية السكان المشردين والمجتمعات المتضررة خلال دورة الصراع: النهج التعاوني (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2014).

كيفية وضع استراتيجية مشتركة للتوصل إلى حلول دائمة

على الرغم من أنه لا يوجد مخطط واحد لوضع استراتيجية متعددة الشركاء للحلول الدائمة وأن كل حالة تشريد تعتبر متميزة، إلا أنه من الممكن تحديد بعض الخطوات الأساسية.

التشاور

- | | |
|----|--|
| 01 | بدء العملية |
| 02 | تعيين منصة تنسيق |
| 03 | تحديد الجهات المعنية |
| 04 | إيضاح فهم المفاهيم والمبادئ والمعايير الأساسية |
| 05 | جمع البيانات وتحليلها |
| 06 | الاتفاق على الأهداف والمسؤوليات |
| 07 | وضع وثيقة الاستراتيجية |
| 08 | التصديق على الاستراتيجية واعتمادها |
| 09 | تنفيذ الاستراتيجية ورصد التقدم المحرز نحو الحلول الدائمة |

01

بدء
العملية

02

تعيين
منصة تنسيق

03

تحديد
الجهات المعنية

04

إيضاح
فهم المفاهيم
والمبادئ
والمعايير الأساسية

05

جمع البيانات
وتحليلها

نموذج الـ 9 خطوات

إن نموذج الـ 9 خطوات معد ليعمل بمثابة مؤشر، حيث يوفر لمحة عامة وإدراك للتسلسل المنطقي للخطوات الموصى بها في وضع استراتيجية مشتركة للحلول الدائمة. ومن الناحية العملية، فلن تكون العملية بالضرورة خطية. فغالبا لن تحدث هذه الخطوات تباعا، حسب الترتيب المبين. فقد يجب اتخاذ بعض الخطوات اللاحقة في حين انتظار اكتمال خطوة سابقة (مثل جمع البيانات). تعد المرونة من الخطوات الرئيسية؛ ولا سيما للتوقع والتخطيط حول القيود المحتملة وكذلك انتهاز الفرص غير المتوقعة التي تظهر على طول الطريق.

وعلاوة على ذلك، فقد لا تتطلب كل خطوة مقدارا متساويا من الوقت: فقد يحتاج جمع البيانات وتحليلها وقتا أكثر من اتخاذ القرار بشأن بدء عملية وضع استراتيجية (الخطوة 1). وإن كان من المؤكد تقريبا أن تنفيذ (الخطوة 9) سيكون مرحلة تستغرق عدة سنوات. للحصول على تفاصيل حول كل خطوة من الـ 9 خطوات، يرجى الرجوع إلى الدليل الكامل.

الجهات الفاعلة الرئيسية

السلطات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية لوضع استراتيجية الحلول الدائمة⁵. وحيثما أمكن، يجب على الجهات الفاعلة الدولية أخذ زمام المبادرة والتكيف مع الهياكل والنظم الوطنية في وضع استراتيجيات الحلول الدائمة وتنفيذها.

يقود المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية المناقشات حول الاستراتيجية الشاملة مع الحكومة، والجهات الفاعلة الوطنية والدولية. قد يتولى مسؤول كبير معين من مكتب المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية، أو من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو برنامج التنمية بالأمم المتحدة أو مكتب منسق الشؤون الإنسانية، هذه المهمة نيابة عنها / عنه.

لجنة البرنامج أو أي وحدة أخرى مكلّفة بدعم وظيفة التخطيط الاستراتيجي للمنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية

تحتاج إلى أن تشارك بشكل كامل في كل مرحلة من مراحل الاستراتيجية، بدءا من التصور وحتى التقييم.

تحت قيادة **المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية** أو ممثله المكلّف، يجب على جميع أطراف فريق **برنامج التنمية بالأمم المتحدة** في الدولة أن تكون على علم بأدوارها الداعمة. تعد بداية دور برنامج التنمية بالأمم المتحدة والجهات الأخرى الفاعلة في مجال التنمية أمرا حاسما في وضع استراتيجية الحلول الدائمة وتنفيذها.

يشير قرار الأمين العام إلى أن **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، بصفتها هيئة ومن خلال مجموعة الحماية الشاملة، لديها دورا رئيسيا في تقديم المساعدة التقنية إلى وضع استراتيجيات إيجاد الحلول الدائمة. ويؤكد إطار الأمين العام على الولاية القانونية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لقيادة تنسيق الاستجابة لنزوح اللاجئين، بما في ذلك الحماية والبحث عن حلول على حد سواء. كما أن عليها مسؤولية قيادة التنسيق الدولي لحماية المشردين داخليا في ظل نظام المجموعات، بما في ذلك ضمان إمكانية حصول المشردين داخليا على حلول لمشكلة التشريد تتسم بالأمان والطوعية واحترام الكرامة الإنسانية.

تعتمد الحلول الدائمة على مزيج من دور **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاستباقي** (سواء في الإطار الإنساني وفي التطور نحو التنمية) ودور **برنامج التنمية بالأمم المتحدة الاستباقي** في ضمان أن الحلول متوسطة وطويلة الأجل أصبحت جزءا لا يتجزأ من إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية. ومن المتوقع سعي جميع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية إلى إيجاد طرق للتعاون على تصميم استراتيجيات الحلول وتنفيذها.

يجب على **الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والفريق القطري الإنساني** مناقشة الحلول الدائمة بانتظام في مراحل التخطيط المبكر - وذلك مهم بالنسبة لجميع فئات السكان بما في ذلك المجتمعات المضيفة.

06

الاتفاق
على الأهداف
والمسؤوليات

07

وضع
وثيقة
الاستراتيجية

08

التصديق
على الاستراتيجية
واعتمادها

09

تنفيذ الاستراتيجية
ورصد التقدم المحرز
نحو الحلول الدائمة

وفي الحالات التي يتم فيها تفعيل نظام المجموعات، سيكون مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجميع منسقي المجموعات شركاء أساسيين في تقاسم البيانات والتحليلات، بما في ذلك الحماية والأسباب الجذرية للتشريد ومسببات الصراع، فضلا عن الاحتياجات القطاعية التي تنشأ أثناء تشريدهم. سوف تساعد هذه البيانات الحكومة والجهات الفاعلة الانمائية الوطنية والدولية في إعطاء هذه المجالات الأولوية لإيجاد الحلول الدائمة. يمكن لمكتب منسق الشؤون الإنسانية تبادل المعلومات وتحليلها حتى في الحالات التي يكون فيها نظام المجموعات لم يعد مفعلا أو لم يتم تفعيله، أي في الحالات التي تكون فيها القطاعات أو مجموعات العمل مفعلة بدلا من المجموعات. الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى - المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والمجتمع المدني، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر - ينبغي أن تكون على علم بالبرامج والنظم القائمة لتصميم التدخلات التي تكمل الهياكل الوطنية وتسهيل التقليل المناسب للاستجابة لحالات الطوارئ. لدى القطاع الخاص ووسائل الإعلام كثيرا أدوارا من الدعم للعبء، خصوصا تعبئة الموارد؛ وينبغي أن تكون مشاركتهم محددة أو مدارة وفقا لتحليل الجهات المعنية المحلية.

التوصل إلى حلول دائمة

للمساعدة في التوصل إلى حلول دائمة، ترد ثمانية معايير ومقاييس لإيجاد حلول دائمة للتشريد في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إيجاد الحلول الدائمة للمشردين داخليا، المشار إليه في إطار قرار الأمين العام القرار والمكمل له: السلامة والأمن وحرية التنقل طويلة الأمد؛ مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحد الأدنى من الحصول على الغذاء الكافي والماء والسكن والرعاية الصحية والتعليم الأساسي؛ الحصول على فرص العمل وسبل كسب العيش؛

الوصول إلى آليات لاستعادة المساكن والأراضي والممتلكات أو تقديم التعويض؛ الوصول إلى الوثائق الشخصية وغيرها من الوثائق واستبدالها؛ جمع الشمل الطوعي لأفراد الأسرة أثناء التشريد؛ المشاركة في الشؤون العامة، على جميع المستويات، على قدم المساواة مع السكان المقيمين؛ سبل الانتصاف الفعالة لانتهاكات الحقوق المتعلقة بالتشريد، بما في ذلك الحصول على العدالة والتعويضات ومعلومات عن الأسباب الجذرية.

وتشكل هذه أيضا قائمة مرجعية لتقييم إلى أي مدى تم التوصل إلى الحلول الدائمة للمشردين داخليا في أي حالة معينة. وعلى هذا الأساس، يمكن تحديد أي مجالات التدخل التي تتطلب مزيدا من الاهتمام و/أو تحديد الأولويات.

مذكرة بشأن تعبئة الموارد

إن التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة التشريد خلال فترة متعددة السنوات سيتطلب حتما موارد كبيرة. تتطلب المسؤولية الوطنية أن الحكومات تخصص الموارد الوطنية لتهيئة الظروف المواتية لإيجاد حلول دائمة للتشريد⁵. سوف تحتاج السلطات الوطنية لعمل مخصصات الميزانية لدعم الحلول الدائمة في مناطق العودة أو التسوية أو الاندماج المحلي. كما ينبغي دمج الحلول الدائمة مع بناء السلام الوطني وتسوية الصراعات ومكافحة الفقر وغيرها من الخطط الانتقالية والإنمائية.

⁵ انظر التصدي لحالات التشريد الداخلي: إطار عمل للمسؤولية الوطنية، مؤسسة بروكينغز، جامعة بيرن، مشروع بشأن التشريد الداخلي، نيسان/أبريل 2005. يوفر الإطار معايير واضحة وقابلة للقياس لمساعدة الحكومات في التصدي لمشكلة التشريد الداخلي في بلدانهم.

⁶ التصدي لمشكلة التشريد الداخلي: إطار المسؤولية الوطنية (2005). انظر في المعايير المخصصة 10 و 11.

الحكومة لتعزيز تعبئة الموارد من أجل تنفيذ استراتيجية الحلول الدائمة. ومع ذلك، ينبغي ثني الشركاء عن التوقعات الطموحة بدرجة زائدة عن الحد.

الأدوات القانونية

وفي حين أن قرار الأمين العام لا يشير لأي أدوات قانونية محددة للدعوة إلى التوصل إلى حلول دائمة، إلا أن النقطة 7 من الإطار الأولي المصاحب تؤكد على أهمية اتباع نهج قائم على الحقوق. وتشمل المعايير القانونية ذات الصلة على وجه الخصوص: حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي (إذا كانت الحالة من حالات النزاع المسلح)، [اجتماع الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا والمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي](#).

التقارير المرحلية

كأدى فالات، بماكلوا ن بيو لية ولداة كرتلمشاكات بلشا
ةلملشاة يلحما مجموعة مو كريلما ي فاعتلا المية لعلا لمجموعة
ع ضونة عيرولداية ملحمراريرقاتلا ي قلتب حررت فسو
ية لعم لمعت. اهفينذتو ئمة الدالول لالحا دجاييجيات إترتسا
سة رلممال دابة بيرسييتي لمعي المعلا يدعلصا لمر عيرقاتلا داإعد
دهوجو ةلدعوا ض أغري فة ففيدم كون تدق هانما أك بية نالميدا
درالمواة تبعت

دجايإ دهوجمة بدعمرتالما المية علا ظمات نلماو كات بلشا
المية علا لمجموعة ك لذي فاء، بماكلشرا ةدعتم ئمة الدالول لالحا
(ةلملشاة يلحما مجموعة مو كريلما ي فاعتلا erhelpdesk@org
undp.org و GPC@unhcr.org بتكمولول لالحا فحاتو)
يدلماو يلدعواو ي نقتلا م لدعا يرفوت هانمكي م لاسلا اعن بمعد
ل حالمرافلنخمي ف

ي جري بم لدعا ن مديزمي لم ل لحصوا وأق لو ئاذا ميقتدا
نربعل صاوتلا erhelpdesk@undp.org و GPC@unhcr.org

في كثير من الحالات، تبلغ الاحتياجات في كل قطاع مثل هذا الحجم الذي يؤدي إلى أن تطلب الحكومات المساعدة من المجتمع الدولي. يدعو إطار الأمين العام إلى "استراتيجية منسقة لتعبئة الموارد". وينبغي أن تسعى هذه الخطة إلى تعبئة الموارد من خلال مجموعة من الأدوات الإنسانية والإنمائية والتمويلية الدولية وآليات التمويل لبناء السلام، سواء على المستوى الوطني والدولي. ينبغي تنسيق أي أنشطة لجمع الأموال تنسيقا جيدا مع الجهود الحكومية الأخرى، وكذلك مع تلك المتصلة بعمليات التخطيط الدولية. ويجب أن يدعمها الآخرين دعما جيدا لضمان إدراج الأشخاص موضع الاهتمام والتخطيط السليم والمسلسل والعناصر اللازمة للتوصل إلى الحلول المستدامة. ينبغي إدماج عناصر الاستراتيجية في عمليات التخطيط وتعبئة الموارد المتاحة. وتشمل أدوات تعبئة الموارد الوطنية والدولية الرئيسية، ولكن لا تقتصر على:

خطط الاستجابة الاستراتيجية/الإنسانية، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى أدوات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصندوق مواجهة الطوارئ والصناديق المشتركة للأنشطة الإنسانية⁷
خطط التنمية الوطنية⁸
إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية،
التقييم القطري المشترك
الأطر الاستراتيجية المتكاملة أو غيرها من الآليات التي وضعت بموجب [سياسة الأمم المتحدة بشأن التقييم والتخطيط المتكامل \(2012\)](#)
صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام
المؤسسات المالية الدولية
الصناديق الاستثمارية
التمويل التساهلي

قد يساعد التواصل مع أعضاء تحالف الحلول خلال عمليتي التصور والصياغة في تحديد الحلفاء على الصعيدين العالمي والمحلي. وقد يكون من المفيد عقد مؤتمرا للمانحين مع

⁷ الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ صندوق مواجهة الطوارئ الصناديق المشتركة للأنشطة الإنسانية

⁸ تقر مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أنه "من الضروري إدراج الأشخاص المشردين في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات تعبئة الموارد ذات الصلة". أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توجيهات بشأن كيفية إدراج الحلول الدائمة للأشخاص المشردين في تحليل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والإطار الإنمائي الاستراتيجي، وعلى وجه التحديد في إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية. لمزيد من المعلومات، راجع: www.undg.org

الدليل الكامل

برنامج 2030

قد طلبت شعوب العالم منا تسليط الضوء على مستقبل واعد وذاخر بالفرص. وقد استجابت الدول الأعضاء بتقديم برنامج 2030 للتنمية المستدامة. ويمثل البرنامج الجديد وعدا من القادة لجميع الناس في كل مكان. ويعد رؤية عالمية ومتكاملة وتحولية من أجل عالم أفضل. وهو برنامج لجميع الناس للحد من الفقر بجميع أشكاله. برنامج لكوكبنا، بيتنا المشترك. برنامج لتقاسم الرخاء والسلام والشراكة. ينقل الحاجة الملحة للعمل المناخي. وهو متأصل في المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الجميع. وقبل كل شيء، يتعهد بعدم إهمال أحد.

تصريحات الأمين العام على اعتماد برنامج عام 2030، أيلول/سبتمبر 2015

لماذا الحلول الدائمة؟

يعد التشريد مدمرا، سواء على المدى القصير أو الطويل، وسواء كان داخليا أو خارجيا. وتشمل عواقبه فقدان المسكن والأرض والممتلكات؛ وانقطاع سبل العيش أو التعليم؛ والانفصال عن أفراد المجتمع والأسرة؛ وفقدان الوثائق الشخصية وتزايد التعرض لمخاطر الحماية، بما في ذلك الآثار النفسية للحرمان والفقدان والصدمات النفسية. وتشتد أوجه الضعف المحددة الناجمة عن التشريد في كثير من الأحيان مع مرور الوقت، بينما قد تضعف القدرة على التحمل وقدرة المجتمعات على إعادة بناء حياتهم حتى أثناء التشريد، إذا لم يتم تعزيزها.

قد يكون للتشريد أيضا آثار اقتصادية وسياسية وأمنية خطيرة: فوجود أعداد كبيرة من المشردين في المجتمعات المضيفة قد يجهد البنية التحتية العامة والخدمات الاجتماعية ويحتمل أن يعرض مكاسب التنمية للخطر. من جهة أخرى، قد تسفر جماعات المشردين عن آثار إيجابية عندما يكون لدى أفراد السكان حرية العمل وحيث يتوفر ما يكفي من القدرة على استيعابهم ودمجهم.

يعد التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة التشريد أمرا ضروريا. يحق للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، كما هو منصوص عليه في القانون الدولي، التوصل إلى حل، سواء من خلال العودة الطوعية وإعادة الإدماج، أو الاندماج المحلي أو إعادة التوطين. التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة التشريد لا غنى عنه من أجل تحقيق السلام والأمن الوطني والإقليمي والدولي ولخلق ظروف مستقرة وآمنة والتي تعد ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع.

في تشرين الأول/أكتوبر 2011، ووفقا لتوصية لجنة السياسات، [أعتمد الأمين العام للأمم المتحدة قرارا بشأن الحلول الدائمة](#) (ملحق 1) والإطار الأولي المصاحب بشأن إنهاء التشريد في أعقاب النزاعات (فيما يلي: قرار الأمين العام⁹) مما يؤكد الدور الرئيسي الذي تقوم به الدولة في تيسير التوصل إلى حلول دائمة للتشريد.

العناصر الرئيسية لقرار الأمين العام:

- حل مشكلة التشريد مسؤولية جماعية تتطلب استراتيجية مشتركة ومنسقة؛
- يتولى المنسقون المقيمون / منسقو الشؤون الإنسانية العملية الاستشارية لتحديد كلا من شكل ومضمون استراتيجيات إيجاد الحلول الدائمة؛
- يتوفر الدعم التقني من برنامج التنمية للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين والمجموعة العالمية للتعافي المبكر ومجموعة الحماية الشاملة وغيرها من الهياكل التي لديها خبرات محددة على النحو المبين في الإطار المرفق مع قرار الأمين العام.
- وسوف ينظر [صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام](#) في الطلبات الواردة من البلدان المؤهلة من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجيات من أجل إيجاد حلول دائمة لمشكلة التشريد.

⁹ قرارات الأمين العام، واجتماع 4 تشرين الأول/أكتوبر للجنة السياسة؛ قرار رقم 2011/20 - الحلول الدائمة: متابعة لتقرير الأمين العام 2009 بشأن بناء السلام. انظر الملحق 1.

الهدف

يستهدف قرار الأمين العام بشكل خاص التوصل إلى حلول لمشاكل عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أوطانهم. ومن ثمّ يقتصر هدف هذا الدليل على الحالات التي يوجد بها المشردون داخليا وقد عاد اللاجئون إلى بلدانهم الأصلية أو أماكن إقامتهم المعتادة، إن لم يكن إلى مناطقهم الأصلية. فليس من المناسب أن يبقى اللاجئون في بلدان اللجوء، مستفيدين من نظام الحماية الدولية.

في حين أن قرار الأمين العام يشير صراحة إلى "إنهاء التشريد في أعقاب الصراع" إلا أنه يتعلق بحالات التشريد الأخرى. الكوارث والحالات التي طال أمدّها والعنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسان والتشريد المتعلق بالتنمية تتطلب على نحو مماثل اتباع نهج قائم على الحقوق واستجابة مشتركة ومترابطة ومنسقة. في الواقع، يمكن أن ينشأ التشريد في حالات تتسم بمزيج معقد من الصراع والكوارث والتدهور البيئي.

نشر قرار الأمين العام وإطاره

دعت المذكرة المشتركة لعام 2012 من قبل المدير الإداري لبرنامج التنمية بالأمم المتحدة، ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة، المنسقين المقيمين / منسقي الشؤون الإنسانية إلى الاستفادة من هذه الوثائق ونشرها، مما يؤكد آثارها الهامة بالنسبة لعملهم¹¹ (الملحق 2). الهيئات الأخرى التي قد أشارت إلى قرار الأمين العام هي:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة¹²
- المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا¹³
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا¹⁴

وعلى الصعيد العالمي، يكلف قرار الأمين العام المسؤولية للمجموعة العالمية للتعافي المبكر ومجموعة الحماية الشاملة، بما في ذلك الدعم والتوجيه والاحتفاظ بمستودع الاستراتيجيات والدروس المستفادة. منذ بدء البرنامج التجريبي، فقد بات واضحا أن هذا الدعم قد يأتي من عدة كيانات مختلفة، ليس أقلها الوكالات والمنظمات غير الحكومية المعنية، و**تحالف الحلول**، وفرق التخطيط الاستراتيجي في مكاتب المنسقين المقيمين / منسقي الشؤون الإنسانية وبالطبع الحكومات الوطنية. كما قد طلب قرار الأمين العام من مجموعة الفريق العامل المعنية بالتعافي المبكر (تُعرف الآن بالمجموعة العالمية للإنعاش المبكر¹⁰) ومجموعة الحماية الشاملة ضمان أن المستشارين في مجال التعافي المبكر العاملين في دعم الاستجابة لأزمات البلاد لديهم الخبرة اللازمة لإيجاد الحلول الدائمة، ووضع الإرشادات لتطوير استراتيجيات الحلول الدائمة (هذا الدليل). ويمكن لهذا الدعم أن - وقد - يأتي من عدد من المصادر، بما في ذلك من خبراء التخطيط الاستراتيجي وممولة بشكل مشترك من خلال مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وبرنامج التنمية بالأمم المتحدة.

«توضح الخبرة العملية أن إنهاء التشريد على نحو مستدام يعد أحد المفاتيح الرئيسية لتجنب آثار الكوارث طويلة الأمد على رفاهية كل من المشردين ومجتمعاتهم المضيفة.»

لويس هوفمان،

رئيس مراحل الانتقال والانتعاش، بالمنظمة الدولية للهجرة

¹⁰ أي إشارة لمصطلح "مجموعة الفريق العامل المعنية بالإنعاش المبكر" في قرار الأمين العام تم إعادة صياغتها بمصطلح "المجموعة العالمية للإنعاش المبكر" في جميع أجزاء هذه الوثيقة.

¹¹ الأمم المتحدة، مذكرة داخلية إلى المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية من هيلين كلارك، رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفاليري أموس، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، 3 نيسان/أبريل 2012.

¹² قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 68/180، 18 كانون الأول/ديسمبر عام 2013، وثيقة الأمم المتحدة A/RES/68/180.

¹³ انظر، على سبيل المثال، بيان تشالوكا بياني، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، الجلسة رقم 68 للجمعية العامة، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

¹⁴ قائمة لشؤون الحماية: التصدي لمشكلة التشريد وحماية السكان المشردين والمجتمعات المتضررة خلال دورة الصراع: النهج التعاوني (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2014). جلسة الجمعية العامة، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

أدوار الجهات الفاعلة المختلفة

السلطات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية لوضع استراتيجيات الحلول الدائمة. وحيثما أمكن، يجب على الجهات الفاعلة الدولية أخذ زمام المبادرة والتكيف مع الهياكل والنظم الوطنية في وضع استراتيجيات الحلول الدائمة وتنفيذها.

يقود **المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية** المناقشات حول الاستراتيجية الشاملة 5 مع الحكومة، والجهات الفاعلة الوطنية والدولية. قد يتولى مسؤول كبير معين من مكتبه / مكتبها، أو من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو برنامج التنمية بالأمم المتحدة أو مكتب منسق الشؤون الإنسانية، هذه المهمة نيابة عنها / عنه.

لجنة البرنامج أو أي وحدة أخرى مكلفة بدعم وظيفة التخطيط الاستراتيجي للمنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية تحتاج إلى أن تشارك بشكل كامل في كل مرحلة من مراحل الاستراتيجية، بدءاً من التصور وحتى التقييم. تحت قيادة المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية، يجب على جميع أطراف فريق برنامج التنمية بالأمم المتحدة في الدولة أن تكون على علم بأدوارها الداعمة. إن أعمال برنامج التنمية بالأمم المتحدة المتخصصة في الإنعاش المبكر، وسبل العيش، والتنمية المستدامة، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والتماسك الاجتماعي، وتعزيز قدرات السلطات الوطنية والمحلية، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية المحلية، تعد ذات صلة بجميع المجالات الأربعة الأساسية للتوصل للحلول الدائمة وفقاً لإطار الأمين العام:

- الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي
- الحماية والأمن وسيادة القانون
- الحكم
- التماسك الاجتماعي.

وفي أعقاب الأزمات، وحيث التخلص التدريجي من الجهات الفاعلة الإنسانية، فإن الأدوار التي يضطلع بها برنامج التنمية بالأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية وكذلك الجهات الفاعلة في مجال السلام والأمن تزداد أهمية في تناولها للأسباب الجذرية وتعزيز الحلول.

يشير قرار الأمين العام إلى أن **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، بصفته هيئة ومن خلال مجموعة الحماية الشاملة،

لديها دوراً رئيسياً في تقديم المساعدة التقنية وفي وضع استراتيجيات إيجاد الحلول الدائمة. ويؤكد إطار الأمين العام على الولاية القانونية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لقيادة تنسيق الاستجابة لنزوح اللاجئين، بما في ذلك الحماية والبحث عن حلول على حد سواء. كما أن عليها مسؤولية قيادة التنسيق الدولي لحماية المشردين داخلياً في ظل نظام المجموعات، بما في ذلك ضمان إمكانية حصول المشردين داخلياً على حلول لمشكلة التشريد تتسم بالأمان والطوعية واحترام الكرامة الإنسانية.

تعتمد الحلول الدائمة على مزيج من دور **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاستباقي** (سواء في الإطار الإنساني وفي التطور نحو التنمية) ودور برنامج التنمية بالأمم المتحدة الاستباقي في ضمان أن الحلول متوسطة وطويلة الأجل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية.

«إن هدف الجهود المبذولة لحماية اللاجئين والمشردين داخلياً ومساعدتهم هو التوصل إلى حل لمحتتهم. وهذا يعني، على سبيل المثال، أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ملتزمة بالمواصلة إلى ما بعد مرحلة الطوارئ. فقد تطور فهمنا للحلول والآن أدرك أهمية الاعتماد على الذات والأنشطة المجتمعية منذ بداية التشريد. وحيثما لا يوجد حلاً فورياً، علينا جميعاً بذل كل ما في وسعنا لتقليل الاعتماد على الغير حتى يتمكن الأفراد المعنيين من التمتع بحياة مثمرة وكريمة.»

فولكر ترك، مدير الحماية الدولية، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2013

وعلى نحو مماثل، نرحب بانضمام الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية في برنامج التنمية بالأمم المتحدة:

- بما في ذلك اللاجئين العائدين والمشردين داخليا في البرامج العادية؛
- تعديل البرامج والأولويات القائمة لمعالجة الأسباب الجذرية لمحنة اللاجئين العائدين واحتياجات المشردين داخليا و؛
- إدراج، بتأييد من الحكومات، العناصر الرئيسية المحددة للتحليل خلال الجزء الأول من الاستجابة، بما في ذلك أصوات المشردين والمجتمعات المضيفة نفسها.

يحتاج مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجميع منسقي المجموعات إلى الاستعداد إلى تقاسم التحليلات بشأن الأسباب الجذرية للتشريد ومسببات الصراع، بالإضافة إلى آثار التشريد على كل قطاع لمساعدة الحكومات والجهات الفاعلة الانمائية الوطنية والدولية في إعطاء هذه المجالات الأولوية.

ينبغي أن تكون الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى على علم بالبرامج والنظم القائمة لتصميم التدخلات التي تكمل الهيكل الوطنية وتسهل التقليل المناسب للاستجابة لحالات الطوارئ.

كيفية وضع استراتيجية مشتركة للتوصل إلى حلول دائمة

التشاور

01	بدء العملية
02	تعيين منصة تنسيق
03	تحديد الجهات المعنية
04	إيضاح فهم المفاهيم والمبادئ والمعايير الأساسية
05	جمع البيانات وتحليلها
06	الاتفاق على الأهداف والمسؤوليات
07	وضع وثيقة الاستراتيجية
08	التصديق على الاستراتيجية واعتمادها
09	تنفيذ الاستراتيجية ورصد التقدم المحرز نحو الحلول الدائمة

01

بدء
العملية

02

تعيين
منصة تنسيق

03

تحديد
الجهات المعنية

04

إيضاح
فهم المفاهيم
والمبادئ
والمعايير الأساسية

05

جمع البيانات
وتحليلها

نموذج الـ 9 خطوات

وعلى الرغم من أن كل حالة تشريد تختلف عن غيرها ومن ثم لا يوجد مخطط واحد لوضع استراتيجية مشتركة لإيجاد حلول دائمة، إلا أن من الممكن تحديد بعض الخطوات الرئيسية ذات الصلة بجميع الحالات.

إن نموذج الـ 9 خطوات معد ليعمل بمثابة مؤشر، حيث يوفر لمحة عامة وإدراك للتسلسل المنطقي للخطوات الموصى بها في وضع استراتيجية مشتركة للحلول الدائمة. ومن الناحية العملية، فلن تكون العملية بالضرورة خطية. فغالبا لن تحدث هذه الخطوات تباعا. فقد يجب اتخاذ بعض الخطوات اللاحقة في حين انتظار اكتمال خطوة سابقة (مثل جمع البيانات). تعد المرونة من الخطوات الرئيسية؛ ولا سيما القدرة على التوقع والتخطيط حول القيود المحتملة وكذلك انتهاز الفرص غير المتوقعة التي تظهر على طول الطريق.

ليس المقصود من التخطيط اقتراح أن كل مرحلة من مراحل العملية ستتطلب وقتا متساويا: فجمع البيانات وتحليلها قد يتطلب وقتا أكثر من اتخاذ القرار بشأن بدء عملية وضع استراتيجية. وإن كان من المؤكد تقريبا أن التنفيذ سيكون مرحلة تستغرق عدة سنوات.

1. اتخاذ القرارات المتضاربة لوضع استراتيجية مشتركة

01

بدء
العملية

من الذي يبدأ عملية وضع استراتيجية لتتوصل إلى الحلول الدائمة؟

يحدد قرار الأمين العام أن بدء عملية وضع استراتيجية لدعم الحلول الدائمة لمشاكل التشريد هو قرار يتخذه المنسق

المقيم / منسق الشؤون الإنسانية. ومن الناحية العملية، فإن فكرة الشروع في العملية قد تأتي من مجموعة جهات فاعلة مختلفة:

- الحكومة على المستوى التنفيذي وكذلك مستوى الوزارات ذات الصلة، بالإضافة إلى السلطات المحلية (على سبيل المثال المحافظون والعمد في المناطق المتضررة تضررا شديدا بالتشريد.
- الفريق القطري الإنساني/الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وعند الاقتضاء، جميع المجموعات ومجموعة التنسيق بين المجموعات.
- المنظمات الدولية غير الحكومية، على سبيل المثال عبر منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية (إذا كانت موجودة في الدولة).
- أي منتدى للمجتمع المدني مع التركيز على الإنسانية وحقوق الإنسان وقضايا التنمية
- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (إذا كانت موجودة في الدولة)
- الجهات المانحة، الثنائية منها ومتعددة الأطراف (مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية).
- لجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. قد يكون لهذه الهيئات أيضا رغبة في المشاركة كمراقبين (يتم التأكيد على أساس كل حالة على حدة).

06

الاتفاق
على الأهداف
والمسؤوليات

07

وضع
وثيقة
الاستراتيجية

08

التصديق
على الاستراتيجية
واعتمادها

09

تنفيذ الاستراتيجية
ورصد التقدم المحرز
نحو الحلول الدائمة

ينبغي أن يُنظر إلى قيادة عملية وضع استراتيجية للتوصل إلى الحلول الدائمة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مسؤوليات المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية لقيادة تنسيق المساعدة الإنسانية والإنمائية الدولية للجهود الوطنية.

وينبغي اتخاذ أي قرار من هذا القبيل «بالتشاور مع السلطات الوطنية والشركاء» في أقرب وقت ممكن.

يعد ربط التخطيط للتوصل للحلول الدائمة بالتخطيط والعمليات القائمة الوطنية والدولية أمراً ضرورياً لأن تهيئة ظروف مواتية للتوصل إلى حلول لمشاكل عودة اللاجئين والمشردين داخليا تعد مسؤولية وطنية في المقام الأول.

«يتعين على المجتمع الدولي ضمان المشاركة المبكرة والمنتظمة للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، وجميع القطاعات الأخرى ذات الصلة، لوضع استراتيجيات للحلول وتحديد آليات لتعزيز نهج متكامل بدءاً بالمرحلة المبكرة للتشريد وفي كل المراحل بعدها»

تشالوكا بياني، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، 2013

وفي العديد من البلدان، قد وضعت السلطات الوطنية أو المحلية بالفعل سياسة أو استراتيجية أو برنامج أو عملية لدعم التوصل إلى حلول بشأن مسألة التشريد. وقد يشمل ذلك قوانين وسياسات ليست خاصة بالتشريد فقط ولكن قد تشكل حلول لمسألة التشريد وتدعمها، مثل تلك المتعلقة بإدارة الكوارث، والأراضي، والتوثيق، وخطط التنمية. وفي بعض الحالات قد تكون الحكومة ضد استراتيجية شاملة للحلول الدائمة على سبيل المثال تفضيل أحد الحلول التي تسمح بالعودة فقط. الدعوة، على سبيل المثال، عن طريق أعضاء الفريق القطري التابع للأمم المتحدة / الفريق القطري الإنساني المنخرطين بصفة خاصة في مسائل التشريد أو غيرها من المسائل، قد تؤدي إلى نتائج طيبة في حفز اتخاذ قرار لوضع استراتيجية للتوصل إلى الحلول الدائمة وتحديد شكلها وتنفيذها.

بدون تعاون السلطات الوطنية، لن تحقق استراتيجية التوصل للحلول الدائمة على الأرجح جميع الأهداف.

متى يتم بدء عملية وضع استراتيجية للتوصل إلى الحلول الدائمة؟

ليس من السابق لأوانه على الإطلاق البدء في التفكير في ذلك وتهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى حلول دائمة. فالتفكير والتخطيط المسبق يعد أمراً ضرورياً.

فالحلول الدائمة يجب أن تُدرج في خطط الطوارئ قبل حتى وقوع الصراع والتشريد. وينبغي تحديثها بانتظام، عن طريق تحليلات السياق الدورية: في بعض السياقات، قد تؤدي الأحداث الإقليمية إلى أزمات وتخرج استراتيجية التوصل للحلول الدائمة الجارية أو المخطط لها عن مسارها.

يوصي قرار الأمين العام بألية تنسيق لوضع استراتيجية للتوصل للحلول الدائمة. وهذا أمر ضروري من أجل ضمان اتباع نهج شامل ومنسق إزاء التوصل إلى الحلول والملكية الجماعية للاستراتيجية. وجود العديد من النماذج الممكنة لآليات التنسيق. ينبغي على المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية تحديد الصيغة المناسبة للسياق، بالتشاور مع الحكومة وجميع الجهات المعنية.

02

تعيين
منصة تنسيق

1. استعراض منصات التنسيق داخل البلد

ينبغي أن تبدأ أي مناقشة بشأن آلية التنسيق المناسبة باستعراض شامل للخطط الوطنية القائمة ونظم التنسيق. وينبغي مراعاة كيفية تضمين عملية استراتيجية للتوصل لحلول دائمة في إطار من شأنه أن يشارك الجهات الفاعلة الوطنية طويلة الأجل ويمكنها.

في السياقات التي يتم فيها تفعيل نظام المجموعات:

يشير قرار الأمين العام أنه "حسب الاقتضاء والملائمة"، فإن كل من المجموعة العالمية للإنعاش المبكر¹⁵ مع مجموعة الحماية يمكنها أن تكون بمثابة آلية تنسيق من أجل التوصل إلى استراتيجية للحلول الدائمة. فيلتعافي المبكر والحماية كلاهما مفيدا من أجل إيجاد حلول دائمة. اعتمادا على الترتيبات الأخرى التي تم اتخاذها، فإن المجموعات المطبقة على المستوى القطري يمكن أن يكون لديها دورا مركزيا في وضع استراتيجية للحلول الدائمة، على الرغم من عودة النظم الوطنية إلى مسارها وسيطرة عمليات التنمية، فبالطبع سيكون للمجموعات دورا قليلا لتؤديه. لا يجب لأي انخراط للمجموعات في وضع استراتيجيات للحلول أن يطيل مراحل حياتها اصطناعيا.

قد يقرر المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية أنه من الأنسب ربط نظام المجموعات، ولكن ليس بشكل رسمي مترسحا في، آليات التنسيق الوطنية الأخرى، مثلا في الحالات

يعد التوصل إلى حلول دائمة لمسألة التشريد عملية تدريجية. حتى وإن بدت الحلول بعيدة المنال، إلا أنه يمكن اتخاذ بعض الإجراءات - حتى في خضم الصراعات المسلحة - والتي يمكن أن تقوم بدور فعال في تيسير عملية التوصل إلى حلول دائمة على المدى الطويل. على سبيل المثال، اتخاذ التدابير لحماية الأراضي والممتلكات والسجلات والوثائق الأخرى يمكن أن تساعد على التقليل من التأخير وتخفيف النزاعات المتعلقة باستعادة الممتلكات في أعقاب الصراع. إن (إعادة) إصدار وثائق الهوية الوطنية، بما في ذلك التي عبر السجلات المتنقلة، يمكن اعتبارها من التدخلات الحمائية الموجهة نحو التوصل إلى حلول بدءا من مراحل الاستجابة المبكرة.

كما يساعد التخطيط المسبق من أجل التوصل إلى حلول دائمة في الاستعداد واتخاذ إجراءات أكثر فعالية كلما ساحت الفرصة لذلك. يجب على الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والفريق القطري الإنساني مناقشة الحلول الدائمة بانتظام في مراحل التخطيط المبكر بشأن المسائل المتعلقة بعودة المشردين داخليا واللاجئين. يجب على الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية أن تعمل معا في كل من التنسيق والمستويات الفنية لضمان اتباع نهج شموليا منذ البداية.

2. نقل القرار للجهات المعنية

ينبغي إبلاغ الجهات المعنية من ذوي الصلة، بما في ذلك الذين قد لا يشكلون جزءا من عملية التشاور في وقت سابق، بمجرد اتخاذ قرار متضافر للشروع في عملية وضع استراتيجية مشتركة للتوصل إلى حلول دائمة.

وعلى الصعيد العالمي، ينبغي نقل القرار إلى المجموعة العالمية للتعافي المبكر (erhelpdesk@undp.org) ومجموعة الحماية الشاملة (GPC@unhcr.org). فهذه وغيرها من الهيئات المنخرطة في دعم التوصل إلى حلول دائمة، بما في ذلك الوكالات المعنية، وتحالف Alliance Solutions ومكتب دعم بناء السلام - يمكنها تقديم الدعم التقني في مختلف المراحل.

مكتب تنسيق عمليات التنمية التابع للأمم المتحدة مسؤول عن تلقي قرارات المنسق المقيم ومن ثم ينبغي أيضا إعلامه.

<http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/26FB981DE9BEE0E3852571C000560D35-iasc-earlyrecovery-jul2006.pdf>¹⁵

¹⁶ قدرة الحماية، وهو برنامج مشترك يديره مكتب منسق الشؤون الإنسانية ومجلس اللاجئين النرويجي، ينشر كبار مستشاري الحماية إلى الوكالات التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما في مستوى الميدان على أساس مؤقت (3-12 شهرا)، لدعم المبادرات المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية. يعد دعم تطوير استراتيجيات التوصل للحلول الدائمة وتقديم مشورة الحماية إلى المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة مجالين من المجالات الخمسة ذات الأولوية الاستراتيجية من أجل عمليات نشر قدرة الحماية. قد يتم أيضا استضافة قدرة الحماية، عند الطلب، من قبل الحكومات. انظر: <https://www.humanitarianresponse.info/en/coordination/procap>

التي تكون فيها الأطراف الفاعلة في مجال التنمية قد بدأت بالفعل (إعادة) إقامة برمجة منتظمة متعددة السنوات.

في السياقات التي لا يتم فيها تفعيل نظام المجموعات، أو لم تعد مفعلة أو تم إلغاؤها تدريجياً:

الفريق العامل المخصص أو قوة العمل لوضع استراتيجية للحلول الدائمة يمكن أن يكون مفيداً. ينبغي أن تشمل عملية استعراض خطة التنمية الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية أو الإطار الاستراتيجي المتكامل مراعاة إيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا في مرحلة ما بعد الصراع واللاجئين العائدين وهذا يمكن أن يكون منتدى مناسب فيه تنسيق تطوير الاستراتيجيات.

2. الاعتبارات الأساسية لأي آلية تنسيق من أجل إيجاد حلول دائمة

- **عضوية آلية التنسيق** ينبغي أن تكون شاملة وواسعة النطاق، في حين لا تزال قابلة للتطبيق في مجال إتاحة كفاءة العمل.
- **على أقل تقدير**، ينبغي أن تشمل آلية التنسيق، إذا كانت موجودة في الدولة: مكتب المنسق المقيم وبرنامج التنمية بالأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب منسق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة، وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمجتمع المدني المنخرطة في مسائل العودة أو غيرها من مسائل الاستيطان الأخرى.
- **إذا لم تكن العملية تقودها الحكومة، أو شاركت في قيادتها**، فينبغي تشجيع مشاركة الحكومة - إذا لزم الأمر، مما يعزز تأثير التعاون الإنمائي الدولي والشركاء السياسيين.

سواء شاركت الحكومة مباشرة في آلية التنسيق، ينبغي على الأقل إعلامها، عن طريق المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية أو الفريق القطري الإنساني/الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، بنية وضع استراتيجية للتوصل للحلول الدائمة. كما ينبغي استشارة الحكومة بشأن مشروع الاستراتيجية، وإطلاعها بانتظام بشأن تنفيذه.

بغض النظر عن القيادة الوطنية أو المشاركة، ينبغي تطوير جميع الاستراتيجيات بحيث تتماشى مع البرامج الإنمائية الوطنية والاتجاه المتخذ في مختلف القطاعات. ينبغي أن

تشمل جميع الأعمال الجارية بشأن التخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مسائل المشردين داخليا وعودة اللاجئين والمجتمعات المحلية إلى الأماكن التي سوف يستقرون فيها سواء في مناطقهم الأصلية أو في أي مكان آخر.

وعلى نحو مماثل، فينبغي دعوة الوكالات الأخرى التي قررت عدم المشاركة مباشرة ومطالبتها بالمساهمة في توفير المدخلات.

- **المنظمات غير الحكومية**، على الرغم من عدم ذكرها صراحة في قرار وإطار الأمين العام، إلا أنها من الشركاء الرئيسيين بشأن التوصل إلى حلول دائمة للتشريد. ينبغي دعوة جميع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العاملة في مجالات العودة والاستيطان والمنخرطة في مساعدة عودة اللاجئين والمشردين داخليا في البلد المعني إلى المشاركة في آلية التنسيق. فإطلاع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في البلد على المبادرة سيضمن الشفافية ومحتمل أن يولد دعمها.
- **إن مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى**، مثل منظمات المجتمع المدني الوطنية والأطراف الفاعلة في مجال السلام والأمن والجهات المانحة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، في آلية التنسيق يمكن تحديدها على أساس كل حالة على حدة، بالتشاور مع الحكومة، والمنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري الإنساني.
- **في بعض الحالات**، قد يحدد الفريق القطري الإنساني/الفريق القطري التابع للأمم المتحدة أن تقديم الدعم يعد أمراً ضرورياً، في شكل منسق استراتيجي للحلول الدائمة. ويفضل أن يتم شغل هذا المنصب من قبل خبير محلي ولكن في بعض الحالات هناك حاجة إلى منسق دولي. وفي كلتا الحالتين، يتم تمويل المنصب عادة تمويلًا مشتركاً من قبل المكاتب القطرية لبرنامج التنمية بالأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، وذلك تمثيلاً مع مسؤولياتها المنصوص عليها في قرار الأمين العام، على الرغم من أن الوكالات الأخرى قد تدعم أيضاً مالياً. الجوانب الرئيسية لاختصاصات المنسقين هي: العمل بمثابة المحرك الشمولي للعملية؛ وإجراء المشاورات مع الجهات المعنية، وجمع البيانات وتحليلها؛ وصياغة ووضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية، بالتشاور مع آلية التنسيق. وقد تشمل المهام الإضافية إنتاج مواد إعلامية من شأنها تعزيز ورفع مستوى الوعي لقرار وإطار الأمين العام؛ وتطوير التدريب وتوفيره للجهات المعنية بشأن التوصل لحلول دائمة؛ وإدماج مسألة إيجاد حلول دائمة بعمليات التخطيط الاستراتيجية الأخرى، على سبيل المثال، خطة الاستجابة الاستراتيجية التابعة للفريق القطري الإنساني، وبرمجة صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية.

3. ضمان أن آلية التنسيق مجهزة بالقدرة المطلوبة

إن تنظيم وقيادة عملية وضع استراتيجية الحلول الدائمة المشتركة يتطلب تخصيص الخبرات والقدرات ذات الصلة، وخاصة، الوقت والموارد البشرية. القدرة المحددة المطلوبة لدعم أي عملية معينة محددة السياق. من الخطوات الأساسية لآلية التنسيق هي تحديد ما تحتاجه القدرة من أجل الاضطلاع بمهمتها بفعالية. في المقام الأول، ينبغي تحديد الدعم للعملية وتوزيعها على الصعيد القطري، بما في ذلك عن طريق القدرة المخصصة من المكاتب القطرية لكل من مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وبرنامج التنمية بالأمم المتحدة. الدعم الإضافي متوفر على الصعيد العالمي لدعم عمليات الصعيد القطري.

من خلال إعطاء الأولوية لهذه المسألة، وتخصيص المطلوب من القدرات، فمن الممكن تماما وضع استراتيجية مشتركة للحلول الدائمة في إطار الموارد البشرية الحالية المتاحة في البلاد.

1. تحديد الجهات الفاعلة التي تؤدي دورا في التوصل إلى حلول دائمة

في كل سياق، من المهم تحديد الجهات الفاعلة ذات الصلة للتوصل إلى حلول دائمة لمشكلة التشريد ولتقييم قدرتها على المساهمة، أو بطريقة أخرى التأثير، في عملية وضع الاستراتيجية. وينبغي تنظيم هذا من قبل المنسق المعين، على سبيل المثال من خلال تحليل الجهة المعنية.

ضمن الجهات الفاعلة التي ينبغي اعتبارها:

الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية

ينبغي إضافتها لتلك المذكورة في الخطوات 1 و 2 أعلاه:

- **السلطات المحلية**، ولا سيما في مناطق العودة وفي المناطق التي استقر فيها المشردين داخليا واللاجئين العائدين؛
- **الأشخاص المشردين داخليا أو اللاجئين أو العائدين أو المشردين داخليا سواء المستوطنين أو المعاد نقلهم محليا واللاجئين العائدين المحتملين الذين مازالوا خارج البلد.** سوف يعد التعرف على الجهود والاستراتيجيات المستخدمة بالفعل من قبل المجتمعات بينما تبدأ في إعادة البناء، وكذلك المهارات التي قد يأتي بها المشردون داخليا والعائدون واللاجئون، خطوة مهمة للتخطيط المبكر.

- تتضمن الاعتبارات الهامة فيما يتعلق بنشر تقديم الدعم في شكل منسق متفرغ وطني أو دولي لشؤون استراتيجية التوصل لحلول دائمة ما يلي:

- **تمويل النشر:** تعد ترتيبات تقاسم التكاليف، وخاصة فيما بين برنامج التنمية بالأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين من المستصوب. كما يمكن طلب الدعم من وكالات أخرى وقوائم متخصصة، مثل **قدرة الحماية التابعة للأمم المتحدة**¹⁶ أو قوائم محددة للتنمية والتخطيط الاستراتيجي. يمكن استضافة المنسق من خلال برنامج التنمية بالأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو مكتب المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية أو وكالات أخرى، حسب الاقتضاء محليا.

• **توقيت النشر:** في بداية العملية؛

- **الإطار الزمني:** تبعا لدرجة تعقيد الحالة ومستوى الأعمال التحضيرية التي قد تم إنجازها بالفعل، حد أدنى 3 أشهر، وعلى الأرجح 6 أشهر، سيكون ضروريا.

- **اعتماد اختصاصات آلية التنسيق** التي تنص بوضوح على أن الهدف العام والمهام الرئيسية للآلية، وعضويتها، ورئاستها ومسؤوليات أمانتها وتواتر اجتماعاتها وخطوط التسلسل الإداري إلى مجموعة التنسيق بين المجموعات (إذا كان موجودا)، والفريق القطري التابع للأمم المتحدة / الفريق القطري الإنساني والمنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية. ينبغي أن تشمل الاختصاصات أعضاء التنسيق ومسؤولياتهم. على الأقل ينبغي أن يشمل ذلك اختصاصات الرئيس أو الرؤساء المشاركين للمنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية والحكومة؛ أو مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وبرنامج التنمية بالأمم المتحدة التي تعمل على توفير دعم الأمانة - أو كل مجموعة مختصة قد تقودها، عند الاقتضاء؛ أو مكتب منسق الشؤون الإنسانية، بوصفه منسقا رئيسيا ومشاركا بالمعلومات، سواء في دعم هذه العملية والمنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية؛ ومنسق استراتيجية الحلول الدائمة، إذا تم تعيين أحدهم لتسهيل هذه العملية.

- **إدارة آلية تنسيق وضع الاستراتيجية** ينبغي أن يكون محددًا تحديدا واضحا في الاختصاصات، بما في ذلك تعيين الرؤساء والرؤساء المشاركين وإسناد مسؤوليات الأمانة.
- **خطوط التسلسل الإداري** لآلية التنسيق ينبغي أن يكون محددًا تحديدا واضحا حسب كل سياق. وينبغي أن يقدم التقارير بانتظام إلى المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية والحكومة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة / الفريق القطري الإنساني والمنظمات غير الحكومية والمحافل الأخرى، بشأن التقدم المحرز في التنمية وتنفيذ الاستراتيجية بمجرد اعتمادها.

03

تحديد
الجهات المعنية

- الباحثون العاملون في قضايا متعلقة بالتشريد.
- القطاع الخاص¹⁷.

الجهات الفاعلة الدولية¹⁸:

تحدد مصفوفة مشروع الاستجابة الملحقه بإطار الأمين العام بإيجاز المساهمات المحتملة للحلول الدائمة، على أساس ولاية وخبرات كل منها، من مختلف وكالات الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من المؤسسات الدولية. ينبغي تعديل هذه الأداة بمزيد من التفصيل على النحو المطلوب في سياق 19. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون لدى ما يلي مساهمات هامة:

- **لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.** في حين أن لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ليست أعضاء في الفريق القطري التابع للأمم المتحدة / الفريق القطري الإنساني إلا أنه من المستحسن التأكد من إطلاعها على عملية التنمية الاستراتيجية وقدرتها على المشاركة على مستوى يتماشى مع ممارستها وولاياتها؛
- **المنظمات الإقليمية،** التي يوجد منها الكثير، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الولايات الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات شبه إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمركز الدولي، وما إلى ذلك؛
- **الجهات المانحة الثنائية؛**
- **المؤسسات المالية الدولية،** بما فيها مجموعة البنك الدولي والمؤسسات الإقليمية مثل البنك الأفريقي للتنمية، وبنك آسيا للتنمية، ومجلس مصرف التنمية الأوروبي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ضمن جملة أمور أخرى؛

ينبغي أن تكون المشاورات شاملة وتعكس تنوع السكان المشردين: من النساء والرجال والشباب والفتيات والأولاد والمسنين والمعوقين والأقليات والسكان الأصليين وغيرهم من الفئات، بغض النظر عما إذا كانوا يعيشون في المناطق الريفية أو الحضرية، أو في المخيمات أو المستوطنات أو ضمن المجتمع الدولي. يمكن لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين المساعدة في الوصول إلى اللاجئين الذين ما زالوا موجودين في بلدان اللجوء.

«يبحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الدول والأمين العام ووكالات الأمم المتحدة على ضمان المشاركة الفعالة للآجئات والمشردات، وكذلك الفتيات في سن المراهقة، في مجال تطوير السياسات والبرامج للآجئات والمشردات من النساء والبنات وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع مراحل دورة التشريد»

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2014

- **المجتمعات المتضررة من التشريد:** المجتمعات المضيفة والمجتمعات المحلية في مناطق العودة أو إعادة التوطين الفعلية أو المحتملة. تعد اعتبارات العمر والنوع والتنوع أيضا مناسبة خاصة هنا.

¹⁶ يضم تحالف Alliance Solutions مجموعة Group Thematic التي تركز على إشراك القطاع الخاص في إيجاد حلول لقضية التشريد. لمزيد من المعلومات، راجع: www.solutionsalliance.org

¹⁷ تحدد مصفوفة مشروع الاستجابة الملحقه بإطار الأمين العام بإيجاز المساهمات المحتملة للحلول الدائمة، على أساس ولاية وخبرات كل منها، من مختلف وكالات الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من المؤسسات الدولية. ينبغي تعديل هذه الأداة بمزيد من التفصيل على النحو المطلوب، على سبيل المثال، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات غير الحكومية، في كل سياق.

¹⁸ تتضمن المصفوفة أن وضع الحلول الدائمة ليست مجرد مسؤولية برنامج التنمية بالأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ولكنها من شواغل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة / الفريق القطري الإنساني بصورة عامة، ومن شواغل مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وبرنامج التنمية بالأمم المتحدة بصورة خاصة. وتوضح أنه إذا كان هناك توافقا في الآراء، فيإيجاد الحلول الدائمة يتم ضمن المجموعات / القطاعات، وبالتالي، يسمح بالوصول إلى الموارد من خلال الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ والنداءات الإنسانية، فضلا عن الحصول على مساهمات الجهات المانحة.

- المبادئ الأساسية التي تحكم الحلول الدائمة: الطوعية والسلامة والكرامة، و عدم التمييز؛
- المسؤولية الوطنية لخلق الظروف المواتية - والوسائل لتوفير - حلول دائمة، وتوفير الوسائل لإيجاد حلول دائمة، وتسهيل إعادة إدماج المشردين داخليا للعائدين أو المعاد توطينهم؛
- المسؤولية الدولية لتقديم الدعم والمساعدة للتوصل إلى حلول دائمة؛
- الحاجة إلى نهج جماعي ومنسق لدعم الحلول الدائمة؛
- إدماج السن والنوع والتنوع في تخطيط وبرنامج إيجاد حلول دائمة.

وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى معايير أو مقاييس التوصل إلى حلول دائمة للتشريد المحددة في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إيجاد حلول دائمة للأشخاص المشردين داخليا²⁰. يرد إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في إطار الأمين العام، ويعد مكملا له. واستنادا إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فالمعايير الثمانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن التوصل إلى حلول دائمة لقضية التشريد هي:

- السلامة والأمن وحرية التنقل طويلة الأمد؛
- مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحد الأدنى من الحصول على الغذاء الكافي والماء والسكن والرعاية الصحية والتعليم الأساسي؛
- الحصول على فرص العمل وسبل كسب العيش؛
- الوصول إلى آليات لاستعادة المساكن والأراضي والممتلكات أو تقديم التعويض؛
- الوصول إلى الوثائق الشخصية وغيرها من الوثائق واستبدالها؛
- جمع الشمل الطوعي لأفراد الأسرة أثناء التشريد؛
- المشاركة في الشؤون العامة، على جميع المستويات، على قدم المساواة مع السكان المقيمين؛
- سبل الانتصاف الفعالة للانتهاكات المتعلقة بالتشريد، بما في ذلك الحصول على العدالة والتعويضات ومعلومات عن أسباب الانتهاكات.

يسلط قرار الأمين العام الضوء أيضا على أهمية إبراز مسؤوليات تنمية وكالات الأمم المتحدة. على سبيل المثال، توحد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والإدارات والمكاتب التي تلعب دورا في التنمية في أكثر من 150 بلدا. يعد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية وحدة الأمانة، والدعم التقني والإستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث يوفر أدلة ميدانية لإبلاغ السياسات، وتسهيل تحقيق النتائج المشتركة وتعزيز التميز في قيادة الأمم المتحدة وتنسيقها.

2. إشراك الجهات المعنية الرئيسية

يجب أن تكون الجهات المعنية الرئيسية من أجل إيجاد الحلول الدائمة جزءا لا يتجزأ من عملية وضع الاستراتيجية. فبصيرتهم وآرائهم وتوصياتهم تعد أساسية في وضع الاستراتيجية وتنفيذها. يعد إشراك الجهات المعنية أمرا هاما ليس فقط بالنسبة لنوعية الاستراتيجية فحسب، بل أيضا من أجل الشعور بالملكية والشرعية التي يتعلق بها الجهات المعنية.

1. تعزيز الوعي بين الجهات المعنية الرئيسية حول المفاهيم الأساسية والمبادئ الدولية والمعايير الخاصة بالتوصل للحلول الدائمة

إن وضع استراتيجية للحلول الدائمة تتماشى مع المفاهيم والمبادئ والمعايير ذات الصلة، يعتمد على وجود فهم واضح لدى قادة هذه العملية وكذلك فيما بين جميع الجهات المعنية الرئيسية. ما يلي ينبغي أن يتسم بالوضوح لدى الجهات المعنية:

- تعريف المشردين داخليا واللاجئين والعائدين (الذين يظلون داخل نظام الحماية الدولية طالما لم يتم إدماجهم بعد)؛
- لإدراك أهمية اتباع نهج قائم على الحقوق للتوصل للحلول الدائمة، يجب أن تكون المعايير القانونية ذات الصلة معروفة ومفهومة، على وجه الخصوص: حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي (إذا كانت الحالة من حالات النزاع المسلح)، اجتماع الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا في أفريقيا، والمبادئ التوجيهية بشأن قضية التشريد الداخلي؛

04

إيضاح
فهم المفاهيم
والمبادئ
والمعايير الأساسية

1. جمع المعلومات الضرورية

تشمل المعلومات الأساسية للإبلاغ عن تنمية استراتيجية للتوصل إلى الحلول الدائمة ما يلي:

05

جمع البيانات وتحليلها

- تقديرات السكان الحالية، مفصلة حسب السن والنوع وتنوع النازحين (الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين العائدين)؛
- الموقع الجغرافي الأصلي (منطقة إقامتهم المعتادة قبل الرحلة) لمجتمعات وأسر العائدين؛
- الموقع الجغرافي الحالي، ويفضل أن يكون ذلك على مستوى المقاطعات والقرى؛
- أسباب التشريد وإذا ما كان التشريد متكررا، وإن أمكن الإشارة إلى الظروف المحددة التي أدت إلى الرحلة وإذا كانت هذه الظروف لا تزال عقبة أمام العودة كحل أو سببا لمزيد من التشريد؛
- الأنشطة الحالية والمخططة لمعالجة الأسباب الجذرية للتشريد، بما في ذلك خطط التنمية الوطنية وأطر عمل الأمم المتحدة للتنمية والأطر الإستراتيجية المتكاملة، الخ، والفجوات التي لم يتم فيها معالجة الأسباب الجذرية والعقبات أمام التوصل إلى حلول دائمة؛
- الظروف المعيشية الحالية للمشردين، بما في ذلك: سواء كانوا يعيشون في المخيمات والمستوطنات غير الرسمية، مع عائلات مضيقة، أو بمفردهم؛ ومصادر رزقهم وغيرها من آليات التكيف الأخرى؛
- تجميع للقوانين الوطنية ذات الصلة والسياسات والبرامج المتصلة باحتياجات المشردين داخليا.
- الوضع (الأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي) للذين يعيشون حاليا في مناطق العودة وإعادة التوطين.
- مواقف وشواغل السلطات والمجتمعات المحلية في مناطق العودة الفعلية أو المحتملة أو الادماج المحلي أو إعادة التوطين إلى أماكن أخرى في البلد؛

يوفر ذلك قائمة مرجعية لتقييم إلى أي مدى تم التوصل إلى حلول دائمة للمشردين داخليا في أي حالة معينة²⁰. وعلى هذا الأساس، يمكن تحديد أي مجالات التدخل التي تتطلب مزيدا من الاهتمام و/أو تحديد الأولويات.

2. التدريب على التوصل إلى حلول دائمة

إن تدريب الجهات المعنية على مفاهيم الحلول الدائمة ومبادئها الأساسية ومعاييرها لا يعد فقط أداة لزيادة الوعي ولكن أيضا يعمل على بناء توافق في الآراء حولها. يعد تنظيم حلقات تدريب فرصة لتحديد القضايا ذات الاهتمام الخاص، وبالتالي تعمل على نقل عملية جمع البيانات والتشاور على نحو مفيد.

يعد تنظيم حلقات التدريب وتوفيرها وظيفة أساسية لآلية التنسيق. نماذج حلقات التدريب بشأن التوصل إلى حلول دائمة بواسطة مركز رصد التشرد الداخلي متوفر عبر <http://www.internal-displacement.org> ومجموعة الحماية الشاملة والمجموعة العالمية للتعافي المبكر وتحالف Solutions Alliance. يمكن تقديم الدورات التدريبية وحلقات العمل عند الطلب من خلال erhelpdesk@undp.org؛ GPC@unhcr.org و contact@solutionsalliance.org.

3. نشر المواد الإرشادية الرئيسية

لتسهيل وتعزيز فهم المفاهيم الأساسية والمبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بالحلول الدائمة، يمكن نشر المواد الإرشادية الرئيسية ذات الصلة بين الجهات المعنية. معظم المواد الإرشادية الأساسية متوفرة بعدة لغات.

إن نشر تقارير عن حلقات العمل التدريبية يعمل كتوجيهات حول سياقات تنمية استراتيجية لإيجاد حلول دائمة أخرى. يمكن نشر المواد عبر مستودعات موارد المجموعة العالمية للتعافي المبكر ومجموعة الحماية الشاملة وتحالف Solutions Alliance من خلال erhelpdesk@undp.org و GPC@unhcr.org و contact@solutionsalliance.org.

²⁰ إطار التوصل إلى حلول دائمة بشأن التشرد الداخلي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، (2010). متوفر باللغة الإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية والأسبانية والروسية عبر: www.brookings.edu/research/reports/2010/04/durable-solutions.

²¹ يعمل المشروع المشترك لخدمة تحديد سمات المشردين داخليا والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بقضية المشردين داخليا، على وضع مؤشرات محددة لقياس نسبة تحقيق كل معيار لإطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع خدمة تحديد سمات المشردين داخليا عبر: www.jips.org

مصادر البيانات

ينبغي تقييم جميع مصادر البيانات تقييماً دقيقاً لمعرفة مدى موثوقيتها ومدى اكتمالها وتحيزها المحتمل، على سبيل المثال، أنظمة تحديد الهوية وبيانات التعداد غالباً ما تكون منحازة، ولا تشمل مجموعات معينة من المشردين وربما لا تغطي حتى مناطق التشريد المتضررة في البلاد. كما أنها قد تكون قديمة جداً.

وفيما يتعلق بالمشردين داخلياً، يقع على عاتق السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن جمع بيانات بشأن التشريد الداخلي في البلاد²². إذا كان نظام التسجيل الوطني للمشردين داخلياً مطبقاً، فسوف ينتج ذلك بيانات هامة مثل الإحصاءات الرسمية لعدد المشردين داخلياً وموقعهم الحالي، واحتمال وجود معلومات أكثر تفصيلاً. كما قد تتوفر بيانات مفيدة من المكتب الوطني للإحصاء، من الوزارات المعنية (التعليم، والصحة، والتنمية الاقتصادية، الخ)، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

أي بيانات تم جمعها خلال الاستجابة الإنسانية يمكن أن تساعد على دعم تحديث المعلومات التي تم جمعها قبل الأزمة ووضع المعلومات القطرية في نصابها للمناطق التي يسكنها المشردون داخلياً والنازحين العائدين واللاجئين.

كما ينبغي الحصول على معلومات قيمة من المؤسسات البحثية المحلية ومنظمات المجتمع المدني ولجان تقصي الحقائق حيثما وجدت. وينبغي إيلاء الأولوية إلى البيانات المستمدة من المشاورات مع اللاجئين والأشخاص المشردين أنفسهم، وكذلك المجتمعات المضيفة ومجتمعات العائدين. ويشمل هذا من خلال التركيز على المناقشات الجماعية بين مختلف المجموعات، من النساء والرجال والشباب والمسنين والمعوقين، الخ.

الأدوات التحليلية

ينبغي أن تُبنى استراتيجية وضع التوصل إلى الحلول الدائمة على تقييم مدى قدرة السكان على التمتع بحقوقهم. ويتمثل أحد المعايير في النظر إلى أي مدى قد تم تلبية كل من معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الثمانية من أجل التوصل للحلول الدائمة (انظر الصفحة 27)، وإذا لم يتم حتى الآن تليتها، فما هي المعوقات الرئيسية²³.

- الشواغل المتعلقة بالحماية، بما في ذلك من خلال تحديد الفئات ذات أوجه ضعف محددة أو الذين قد يحتاجون إلى دعم إضافي أثناء إعادة الإدماج؛
- احتياجات المساعدة الإنسانية، وتحديد الفئات ذات الاحتياجات المحددة؛
- القدرة على التحمل والإنعاش وقدرات التنمية، سواء للأشخاص المشردين والمجتمعات التي يستوطنون فيها؛
- الحلول المفضلة لدى مختلف فئات السكان والقيود التي تعوق تحقيقها؛
- وتحديد الحلفاء والجهات المفسدة (انظر "تحليل الجهة المعنية" في الصفحة 24).

ينبغي أن تتمكن مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وشركاؤها من تقديم بيانات عن اللاجئين في بلدان اللجوء، فضلاً عن تسهيل مشاركتهم في المشاورات، لضمان إدراج وجهات نظرهم في تخطيط بلد المنشأ.

وبالإضافة إلى جمع بيانات عن احتياجات المجتمعات المحلية فمن المهم أيضاً تقييم قدرة المؤسسات العامة لاستجابة الطلب. على سبيل المثال، قد ينطوي عنصر سيادة القانون على تقييم قدرة قوات الشرطة على الاستجابة لاحتياجات المشردين داخلياً واللاجئين والعائدين؛ وقدرة المحاكم والحوار أمام العدالة من مقدمي العدالة الرسميين و / أو غير الرسميين؛ وقدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو غيرها من هيئات حقوق الإنسان، على رصد الانتهاكات وتوثيقها ضد هذه المجموعات لضمان أن مسؤولية المخالفين، الخ. وما يمكن أن يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من معلومات عن القدرات المؤسسية في مجالات البنية التحتية لمجتمع سيادة القانون وسبل العيش.

2. استعراض البيانات المتاحة وتحليلها المتعلقة بالوضع الإجمالي للتشريد.

الخطوة الأولى في عملية جمع البيانات وتحليلها هي تجميع واجراء استعراض مكتبي للمعلومات ذات الصلة المتوفرة بالفعل. وينبغي أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن للسماح بجمع البيانات المفقودة في الوقت المناسب.

1. اتخاذ قرار بشأن الرؤية الاستراتيجية

06

الاتفاق
على الأهداف
والمسؤوليات

من المهم منذ البداية هو أن تحدد آلية التنسيق رؤية شاملة لما تهدف أن تحققه استراتيجية الحلول الدائمة وتتفق عليه وكيف أنها ستعزز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد - وتعد النقطة النهائية الهدف من جميع خيوط العمل التي جمعتها الاستراتيجية نفسها. وبالتالي يمكن إجراء هذه الخطوة في المراحل الأولى من وضع الاستراتيجية، ليتم اتخاذ قرار بشأنها على أساس كل حالة على حدة.

ومن المهم أيضا ضرورة تأسيس رؤية استراتيجية والأهداف والأولويات والتدخلات بشأن الأدلة التي تم جمعها وتحليلها في الخطوة 5.

تبعاً للحالة، قد يكون هناك هدف لتجاوز حدود ما هو ممكن بالنظر إلى الإطار الزمني، والجهات الفاعلة والسياق. وقد تُوضح الرؤية بالتفصيل على نحو مختلف خلال عملية سير المناقشة. ومن المفيد النظر في الآثار المترتبة على رؤية معينة والعودة إلى البداية للتحقق ما إذا كانت اللغة والمحتوى تعبر فعلاً عن قصد مختلف الجهات الفاعلة.

2. توضيح الأهداف الاستراتيجية

سوف تحدد الأهداف الاستراتيجية ما يحتاج إلى تغيير من أجل التوصل إلى رؤية متفق عليها. وقد تكون ترتبط بقطاع واحد أو عدة قطاعات أو قد تركز أكثر على التغييرات السياسية والتغييرات في المواقف، مع فهم التدخلات القطاعية التي من شأنها أن تعمل على دعم التغييرات.

أنواع مختلفة من التحليل التقني يمكن الاضطلاع بها حسب الحاجة. قد يؤدي تحليل ثغرات البيانات أثناء الاستعراض المكتبي إلى اتخاذ قرار لجمع البيانات الأولية.

قد تشمل أدوات جمع البيانات الإضافية وتحليلها: تحديد السمات، وتحليل السوق، والأطر القانونية، وتحليل القدرات المحلية، وشبكات تقديم الخدمات والأنظمة، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإندماج وعمليات السلام، ووجهات نظر الجماعات غير المدرجة بين مجتمعات المشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك المقاتلين المسرّحين أو الذين في عملية التسريح. يوصي إطار الأمين العام باتخاذ "تدريباً شمولياً لتحديد السمات لتعيين مدى التوصل للحلول الدائمة وأبرز العقبات". هناك بعض الحالات التي قد لا يرغب فيها المشردون داخليا واللاجئون العائدون الكشف عن هويتهم على نحو مباشر لأسباب تتعلق بالحماية؛ سوف تحدد الظروف المحلية ما هي المعلومات الجديدة المطلوبة والمناسبة.

استعراض البيانات، بما في ذلك تحديد سمات المشردين داخليا عن طريق الدعم المقدم من خدمة تحديد سمات المشردين داخليا المشتركة²⁴ يمكن أن توفر الأساس لقياس التقدم المحرز نحو التوصل للحلول الدائمة والإطلاع على الاستجابات ذات الصلة.

وبمجرد تحليل هذه البيانات، فسوف توفر قاعدة أدلة متفق عليها بصورة مشتركة لدعم جهود الدعوة واتخاذ القرارات والتخطيط والبرمجة ووضع السياسات وتعبئة الموارد، المتضمنة لدعم الحلول المستدامة للمشردين.

ينبغي من الناحية المثالية إجراء تحديد سمات وضع التشريد في بداية عملية وضع الاستراتيجية، من خلال جمع بيانات تحديد السمات والتحليل الذي تم قبل أن تبدأ صياغة كبيرة لوثيقة الاستراتيجية.

²² التصدي لمشكلة التشريد الداخلي: إطار المسؤولية الوطنية، معيار 2.

²³ وسيتم تطوير مكتبة من المؤشرات الممكنة لكل من معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في 2015-2016 من خلال مبادرة مشتركة بين الوكالات التابعة لخدمة تحديد سمات المشردين داخليا، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج التنمية للأمم المتحدة والشركاء الآخرين، المرتبطة بتحالف Alliance Solutions

²⁴ خدمة تحديد سمات المشردين داخليا المشتركة "أنشئت في عام 2009 لتقديم الدعم التقني للجهات الحكومية والإنسانية والإنمائية سعياً إلى تحسين معلوماتهم عن السكان المشردين داخليا." وقد استخدمت خدمات تحديد سمات المشردين داخليا المشتركة لنقل استراتيجيات التوصل إلى حلول دائمة في كوت ديفوار، وكوسوفو، وبوروندي، وأوغندا، وأفغانستان، والصومال، واليمن. لمزيد من المعلومات عن خدمة تحديد سمات المشردين داخليا، انظر www.jips.org.

- إذا قد اعتمدت الحكومة سياسة وطنية أو استراتيجية؛
- مشاركة الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك أي بعثة متكاملة تابعة للأمم المتحدة والشراكات الثنائية؛
- الوضع العام في البلد من حيث الاستغناء التدريجي عن الاستجابة الإنسانية؛
- وجود هياكل التخطيط الإقليمية ومعاهدات السلام والعمليات والآليات الأخرى خارج السياق الوطني،
- المبادرات الأخرى في البلد، مثل خطة الاستجابة الاستراتيجية / خطة الاستجابة الإنسانية والإطار الإستراتيجي المتكامل، وإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية وورقات استراتيجية الحد من الفقر وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإندماج وبرنامج 2030 وبرنامج بناء السلام وغير ذلك.

يرجع الأمر لهيئة التنسيق للتشاور مع جميع الجهات المعنية ودراسة حالة إدراج أكثر العوامل ذات الصلة بالسياق.

ينبغي أن تساعد مراكز التنسيق الحكومية في ربط استراتيجيات الحلول الدائمة بالآليات القائمة بالفعل، واستراتيجيات عمالة الشباب واستراتيجيات إعادة الإدمان واستراتيجيات التماسك الاجتماعي، واستراتيجيات الحكم الخ.

5. الاتفاق على التسلسل

ستتمكن العديد من المداخلات من الاعتماد على الإجراءات السابقة في نفس القطاع. وفي حالات أخرى، سوف تكون الإنجازات مقابل هدف واحد ضرورية لبدء عمل قطاع آخر.

على سبيل المثال، إذا كانت هناك حاجة لقانون جديد أو سياسة جديدة قبل أن يصبح المشردون داخليا واللاجئون العائدون مؤهلين للحصول على بطاقات هوية محدثة، فيجب إعطاء الأولوية للعمل على استكمال واعتماد التشريعات والتعليمات المناسبة.

سوف يتعين على الجهات الفاعلة التي تعرض أن تدير أو تعمل في قطاع معين، معرفة كيف سيؤثر عملهم على عمل الآخرين مسبقا. إذا تطلب الأمر إجراء تغييرات من المتوقع أن تستغرق وقتا طويلا، فيتعين تعديل الاستراتيجية و/أو الإطار الزمني.

بمجرد الاتفاق على ذلك، سيتعين إدراج سلسلة من التدخلات في خطة الرصد والتقييم وستكون جزءا أساسيا من التتبع المشترك للإنجازات طبقا للاستراتيجية.

طريقة واحدة للتوصل إلى فهم مشترك للأهداف الاستراتيجية هي النظر في التفاصيل وفرص الحلول التي يتيحها السياق والعقبات التي تحول دون التوصل إليها. في كثير من الحالات، سوف يكون هناك عقبات أقل نسبيا من الفرص أو الإجراءات التي يمكن اتخاذها، وسوف تتمكن الأهداف الاستراتيجية من صياغتها من حيث التصدي لهذه العقبات أو أسبابها.

عندما يتم توضيح الأهداف الاستراتيجية توضيحا جيدا، فيمكنها أن تفسح المجال للتوصل لجميع الغايات والأهداف القطاعية والإجراءات المرتبطة بها، بدون تقديم تفاصيل بالضرورة.

ينبغي ألا تكون معظم الاستراتيجيات تكون مرتبطة بأي حال بأكثر من ثلاثة أهداف استراتيجية.

3. تحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق التغييرات المطلوبة عن طريق الأهداف الاستراتيجية

على الرغم من ضرورة اعتبار جميع الحقوق في عملية صياغة استراتيجية الحلول، إلا أنه قد تكون بعض الإجراءات الأساسية تحدث فرقا في النجاح أو الفشل. من الضروري وجود الجهات الفاعلة إلى طاولة المفاوضات المعدة لترتيب أولويات العمل التي سيكون لها أكبر الأثر على نتائج الاستراتيجية، بدلا من التدخلات التي يفضلونها.

يحتاج كل تدخل مقترح إلى الفحص في ضوء قدرته على التأثير على النتائج المرجوة من الاستراتيجية - التسوية الدائمة للمشردين داخليا واللاجئين السابقين في منازلهم القديمة أو الجديدة.

4. اتخاذ قرار بشأن النهج والصيغة

إن النهج العام وحتى الصيغة العامة للاستراتيجية سوف تختلف تبعا للسياق. تشمل العوامل التي يجب وضعها في الاعتبار ما يلي:

- تحليل الأسباب الجذرية للتشريد وإلى أي مدى يتم معالجتها من خلال الآليات القائمة؛
- النطاق الجغرافي للتشريد؛
- مدة التشريد؛
- نهج الحكومة وغيرها من السلطات لبناء السلام والتوصل إلى الحلول؛

1. صياغة وثيقة الاستراتيجية

مع التأكيد مرة أخرى على الحاجة إلى ضمان أن الاستراتيجية تكمل العمليات الوطنية الجارية، قد تؤكد وثائق استراتيجية مختلفة ميزات مختلفة، في ترتيب مختلف من الأولويات. يمكن أن يشمل المخطط المقترح ما يلي:

07

وضع
وثيقة
الاستراتيجية

- تحليل الوضع العام باختصار؛
 - الرؤية؛
 - الأهداف الاستراتيجية ومجالات التركيز الرئيسية للتدخل؛
 - لمحة عامة عن حالة التشريد؛
 - لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو إيجاد الحلول، بما في ذلك الثغرات؛
 - الروابط عبر الأطر الاستراتيجية الأخرى؛
 - تحديد وتحليل الثغرات الرئيسية أو العقبات التي تحول دون التوصل إلى حلول دائمة؛
 - المعايير والمبادئ القانونية الدولية؛
 - المنهجية، بما في ذلك آلية التنسيق؛
 - الخطوط العريضة لخطة العمل (وهذا ينبغي أن يكون مرفقا بوثيقة الاستراتيجية، وينبغي أن يشير إلى حيث يخطط بالفعل للتدخلات في إطار الآليات أو العمليات الأخرى)؛
 - طرق لضمان المساءلة إلى السكان المتضررين؛
 - رصد إطار العمل وتقييمه وإعداد التقارير عنه.
- ينبغي على الصائغين توفير تحديثات منتظمة عن عملية الصياغة لهيئة التنسيق و / أو إلى المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية.

6. تحديد أي التدخلات الجارية بالفعل أو أي منها مخطط

قبل الموافقة على خطة تدخلات جديدة، يجب على الجهات الفاعلة مراجعة الخرائط التي سبق اتخاذها وتحديد ما إذا كانت الأنشطة أو الخطط الحالية يمكنها أن تعالج احتياجات الاستراتيجية. فقط في حالة وضوح عدم وجود تخطيط قائم يمكن الاعتماد عليه لتحقيق التغييرات المفصلة في إطار الأهداف الاستراتيجية، توافق الجهات المعنية على إدراج تدخلات جديدة في تخطيطهم المشترك.

7. تحديد الجهات الفاعلة لتتولى أفضل القيادة في كل قطاع و/أو منطقة

سواء انخرطت الجهات الفاعلة بالفعل في أنشطة تتعلق بالحلول أو ما إذا كانت تعتزم التدخل في أنشطة معينة هي الأنسب لها، يتعين على المناقشات النهائية قبل صياغة الاستراتيجية أن تحدد الجهات الفاعلة التي سوف تأخذ زمام المبادرة وتعمل في كل قطاع.

حيثما كان ذلك ممكنا، من المستحسن أن تلك الجهات الفاعلة التي شاركت بالفعل في أنشطة طويلة الأجل في قطاع معين تواصل التعامل مع هذا القطاع لأغراض الاستراتيجية. وفي جميع الحالات، فالمنهجية التي تستخدمها تلك التي تعمل في إطار الاستراتيجية يجب أن تكون متسقة مع العمل الذي يجري في أماكن أخرى من البلد في نفس القطاع.

القرارات على النحو الذي يحدد ما الذي سوف تقوم به الجهة الفاعلة، وأين ومتى، يتعين الاتفاق عليها على مستوى كاف من التفاصيل للسماح بإدراج خطة عمل عملية إلى الاستراتيجية نفسها.

²² التصدي لمشكلة التشريد الداخلي: إطار المسؤولية الوطنية، معيار 2.

²³ وسيتم تطوير مكتبة من المؤشرات الممكنة لكل من معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في 2015-2016 من خلال مبادرة مشتركة بين الوكالات التابعة لخدمة تحديد سمات المشردين داخليا، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج التنمية للأمم المتحدة والشركاء الآخرين، المرتبطة بتحالف Alliance Solutions

²⁴ خدمة تحديد سمات المشردين داخليا المشتركة "أنشئت في عام 2009 لتقديم الدعم التقني للجهات الحكومية والإنسانية والإنمائية سعيا إلى تحسين معلوماتهم عن السكان المشردين داخليا. وقد استخدمت خدمات تحديد سمات المشردين داخليا المشتركة لنقل استراتيجيات التوصل إلى حلول دائمة في كوت ديفوار، وكوسوفو، وبوروندي، وأوغندا، وأفغانستان، والصومال، واليمن. لمزيد من المعلومات عن خدمة تحديد سمات المشردين داخليا، انظر www.zips.org.

خطة العمل: العناصر الأساسية

تشير خطة العمل إلى مختلف الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها، ولكل نشاط مشار إليه، تحدد من يتولى النشاط وأين ومتى، وإلى كم يقدر أن تصل التكلفة. ويمكن عرضها في شكل رسم بياني أو مصفوفة والتي تجيب عن الأسئلة التالية لكل نشاط محدد:

ماذا؟

النشاط الذي يتعين الاضطلاع به أو المتقدم بالفعل

من؟

الجهات الفاعلة المسؤولة عن الاضطلاع بالنشاط. إذا تم الإشارة إلى عدة جهات، فإنه من المستحسن الإشارة إلى الجهات الفاعلة التي تتولى المسؤولية الرئيسية

أين؟

المنطقة الجغرافية التي سيضطلع فيها النشاط

متى؟

الإطار الزمني (في الحد الأدنى، يشير إلى السنة) التي سيتم خلالها إجراء النشاط

كم الثمن؟

الموارد المالية المقدرة اللازمة لتنفيذ كل نشاط، بالإضافة إلى الإشارة إلى أي موارد مخصصة بالفعل ومصدرها.

2. اعتماد النص النهائي للاستراتيجية

بعد المراجعات النهائية، يجب الإشارة إلى الاعتماد أو المصادقة الرسمية على الاستراتيجية صراحة في نتائج الاجتماعات أو غيرها من الوثائق الأخرى لورشة عمل التحقق من الصحة أو اجتماع التنسيق. يشير الاعتماد إلى انخراط التزامات الشركاء بموجب هذه الاستراتيجية. مما يجعل الاستراتيجية نهائية وجاهزة للتنفيذ.

3. نشر النص النهائي للاستراتيجية المعتمدة

سوف تتولى الحكومة أو المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية نشر وثيقة الاستراتيجية النهائية والرسمية، أو كليهما في بيان مشترك. وهذا يعتمد على ظروف كل بلد على حدة. قد يدعم مكتب المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية الحكومة في تنظيم حفل رسمي أو مؤتمر صحفي و / أو حملة إعلامية. ويعمل ذلك على زيادة الوعي بالاستراتيجية على نطاق أوسع، وتعزيز الشفافية وزيادة المساءلة بشأن تنفيذها.

1. تنظيم عملية التحقق من الصحة

يتعين مشاركة وثيقة الاستراتيجية للتعليقات والتصحيحات، ثم التحقق من صحتها قبل اعتمادها. وهذا يوفر فرصة أخرى لتعزيز الدعم وتشجيع التأييد للاستراتيجية والتي سوف تكون مفيدة لتنفيذها بصورة فعالة.

ينبغي إعادة النظر في الاستراتيجية والتصديق عليها من قبل جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الذين في هيئة التنسيق. وسيكون من المفيد تنظيم ورشة عمل لجمع الجهات المعنية الرئيسية معا لإعادة النظر فيه بشكل جماعي والاتفاق معا على أي تعديلات نهائية للمشروع.

08

التصديق
على الاستراتيجية
واعتمادها

1. تنفيذ الاستراتيجية

يمثل التوصل إلى حلول دائمة تحدياً متعدد القطاعات ويعد عملية تدريجية. يوصى بشدة وجود آلية التنسيق المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية واستعراض التقدم المحرز بشكل دوري. والأمر متروك لآلية التنسيق لتطوير الاستراتيجية ولتحديد أي نوع من الآلية أو الهيكل سيكون مفيداً للمضي قدماً. يجوز تمديد آلية التنسيق نفسها للإشراف على عملية التنفيذ - ربما سميت اللجنة التوجيهية - أو يمكن طلب تحمل هذه المسؤولية من هيئة أخرى قائمة. يتعين اتخاذ هذه القرارات على أساس كل حالة على حدة.

الإطار الزمني للتوصل للحلول الدائمة سيكون محدد السياق ويتوقف على عوامل كثيرة. أثناء عملية الصياغة، يتم تشجيع الصائغين على مراعاة توقيت التخطيطات الأخرى طويلة الأجل (أي خطط التنمية الوطنية وأطر عمل الأمم المتحدة للتنمية وما إلى ذلك) عند تحديد طول عمر الاستراتيجية.

قد تعطل خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية هذه المهمة متعددة السنوات وكذلك تحدد الأولويات والتسلسل. سوف تساعد خطة العمل على ضمان أن الالتزامات الواردة في الاستراتيجية تم تنفيذها من قبل الجهات المشاركة.

يمكن لخطة العمل وينبغي أن يتم استعراضها بصفة منتظمة، وحسب الاقتضاء، ومراجعتها، بدون إعادة فتح باب التوجيه الاستراتيجي الأساسي للاستراتيجية.

كما ينصح برصد الإطار وتقييمه، مشيراً إلى النتائج الرئيسية (الأهداف المرجوة)، والمؤشرات عبر الزمن، والافتراضات والمخاطر. يعمل إطار الرصد والتقييم كأداة مرجعية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

2. تعبئة الموارد للتمكين من تنفيذ الاستراتيجية

إن التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة التشريد خلال فترة متعددة السنوات سيتطلب حتماً موارد كبيرة. تتطلب المسؤولية الوطنية أن الحكومات تخصص الموارد الوطنية لتهيئة الظروف المواتية لإيجاد حلول دائمة للتهجير²⁶. يدعو إطار الأمين العام إلى تقديم الإرشادات إلى السلطات الوطنية بشأن جعل مخصصات الميزانية لدعم الحلول الدائمة للتشريد في مناطق العودة أو الاستيطان أو الاندماج المحلي. وينبغي أيضاً إدماج الحلول الدائمة في الخطط الانتقالية الوطنية والإنمائية.

في كثير من الحالات، تبلغ الاحتياجات مثل هذا الحجم الذي يؤدي إلى أن تطلب الحكومات المساعدة من المجتمع الدولي. يدعو إطار الأمين العام إلى "استراتيجية منسقة لتعبئة الموارد". وينبغي أن تسعى هذه الخطة إلى تعبئة الموارد من خلال مجموعة من الأدوات الإنسانية والإنمائية والتمويلية الدولية وآليات التمويل لبناء السلام، سواء على المستوى الوطني والدولي.

ينبغي إدماج عناصر الاستراتيجية في عمليات الأخرى للتخطيط وتعبئة الموارد.

وتشمل أدوات تعبئة الموارد الوطنية والدولية الرئيسية، ولكن لا تقتصر على:

- خطط الاستجابة الاستراتيجية / الإنسانية
- خطط التنمية الوطنية²⁷
- إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية
- التقييم القطري المشترك
- الأطر الاستراتيجية المتكاملة أو غيرها من الآليات التي وضعت بموجب سياسة الأمم المتحدة بشأن التقييم والتخطيط المتكامل (2012)
- صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام

²⁶ التصدي لمشكلة التشريد الداخلي: إطار المسؤولية الوطنية (2005) op.cit. انظر في المعايير المخصصة 10 و 11. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 68/180، 18 كانون الأول/ديسمبر عام 2013، وثيقة الأمم المتحدة. A/RES/68/180.

²⁷ تقرر مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أنه "من الضروري إدراج الأشخاص المشردين في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات تعبئة الموارد ذات الصلة". أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توجيهات بشأن كيفية إدراج الحلول الدائمة للأشخاص المشردين في تحليل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والإطار الإنمائي الاستراتيجي، وعلى وجه التحديد في إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية. لمزيد من المعلومات، راجع: www.undg.org

والأهم من ذلك، يجب أن يقاس التوصل إلى حلول دائمة على أساس التمتع بحقوق الإنسان المنصوص عليها في المعايير الثمانية المحددة في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وغيرها من الهياكل الخاصة بهذا السياق. في جميع الحالات، يتعين على آلية الرصد أن تكون مصممة لمعالجة الاهتمامات والأولويات المحلية.

رصد الحماية والإبلاغ سيكمل العمل المضطلع به مباشرة لتقييم التقدم المحرز في إطار الاستراتيجية.

ينبغي الإبلاغ عن تقارير التقدم على أساس منتظم للفريق القطري التابع للأمم المتحدة / الفريق القطري الإنساني و / أو غيرها من الهيئات المعنية. كما ينصح بقوة عقد منتدى استشاري (سنوي) دوري، يجمع بين مختلف الجهات المعنية.

الجهات الفاعلة على المستوى العالمي، بما في ذلك المجموعة العالمية للتعافي المبكر ومجموعة الحماية الشاملة سوف ترحب بتلقي التقارير المرحلية الدورية عن وضع استراتيجيات إيجاد الحلول الدائمة وتنفيذها. تعمل عملية إعداد التقارير على الصعيد العالمي على تيسير تبادل الممارسة الميدانية، كما أنها قد تكون مفيدة في أغراض الدعوة وجهود تعبئة الموارد.

- المؤسسات المالية الدولية
- الصناديق الاستثمارية
- التمويل التساهلي.

قد يساعد التواصل مع أعضاء تحالف الحلول خلال عمليتي التصور والصياغة في تحديد الحلفاء على الصعيد العالمي.

وقد يكون من المفيد عقد مؤتمرًا للمانحين مع الحكومة لتعزيز تعبئة الموارد من أجل تنفيذ استراتيجية الحلول الدائمة. ومع ذلك، ينبغي ثني الشركاء عن التوقعات الطموحة بدرجة زائدة عن الحد.

3. رصد وتقييم والإبلاغ عن التنفيذ

يعد رصد التنفيذ وتقييمه أمرا ضروريا للمساءلة وتقييم أثر الجهود. التقارير المرحلية وتقييم الأثر مهمة أيضا لجهود تعبئة الموارد، وبالتالي لاستمرار تنفيذ الاستراتيجية أيضا.

يجب أن يضع إطار الرصد والتقييم جدولا زمنيا للمراجعة الدورية وتقديم التقارير إلى هيئة التنسيق، والتي ينبغي أن تستعرض حالة التقدم ضد خطة العمل وإجراء تعديلات عند الضرورة. وينبغي للإطار على نحو مثالي استخدام المعلومات التي تم جمعها في الخطوة 5 كأساس لقياس التقدم المحرز.

التوجيهات التكميلية والموارد

التصدي لمشكلة التشريد الداخلي: إطار المسؤولية الوطنية (معهد بروكينغز بشأن التشريد الداخلي، 2005). متوفر بـ 12 لغة عبر:
www.brookings.edu/research/reports/2005/04/national-responsibility-framework

إطار التوصل إلى حلول دائمة بشأن التشريد الداخلي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، (2010). متوفر باللغة الإنجليزية والعربية والصينية والفرنسية والأسبانية والروسية عبر:
www.brookings.edu/research/reports/2010/04/durable-solutions

المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي (الأمم المتحدة، 1998). متوفر بأكثر من 30 لغة عبر:
www.brookings.edu/about/projects/idp/gp-page

قائمة لشؤون الحماية: التصدي لمشكلة التشريد وحماية السكان المشردين والمجتمعات المتضررة خلال دورة الصراع: النهج التعاوني (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2014). متاحة بالإنجليزية والروسية:
www.osce.org/cpc/111464

حماية المشردين داخليا: دليل واضعي السياسات والقانون (بروكينغز، 2008). متوفر عبر:
www.brookings.edu/research/papers/2008/10/16-internal-displacement

المذكرة التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا والعائدين، 2004. متوفر عبر:
<http://www.refworld.org/pdfid/4a54bbf4d.pdf>

ويام/رايا، ج الإدم، داو، ع ن طيوالت، دة إ عطنشأ ل دلي، ن بيئجالا ن لشؤو ددحتما مية الأمضوفر عبر: 2004 مومت. www.unhcr.org

دياني/لي نال، نوناك، وليدة اليامحال: ن طوالى عية إوطال دوعال ل دلي - ن بيئجالا ن لشؤو ددحتما مية الأمضوفم 1996. www.unhcr.org

تلاكاوال ن بيبة كشتمة المائدة النجالا (إيلادان يشرمة اليامح ل رنسية 2010 دليفية والبرعة والبيزلغة الإنجالا فرومت. س دالجزء الس،) نية عبرسنية والروابسوال www.globalprotectioncluster.org

ع ومشروي جبرونال ن بيئجالا س لومجي لاختدالتشرد الدصر زكرم (إيتهمنل ل ليدال ن بي لاختدال دالتشرد ن شأ بية نطوال تغز الأدوانيكرو ددهم) ن بيديالافتص مولعلا ن دنية للكو، بي لاختدال دالتشرد ن شأ رنسية عبر: 2013 فة والبيزلإنجالا حماقت. (www.internal-displacement.org/publications/2013/national-instruments-on-internal-displacement-a-guide-to-their-development)

التشرد دصر زكاة ومررة والزيغلأ ددحتما مية الأممظنهيرو» ، (منيب واهال ن دايد «مبفنة ن يشردموال ن بيئجكية لالمال دداعتسا ن شأ ب ل دلي http://www.ohchr.org/Documents/Publications/pinheiro_principles.pdf) ن بيئجالا ن لشؤو ددحتما مية الأمضوفة وميفر عبر: 2007 البشرومت. (www.ohchr.org/Documents/Publications/pinheiro_principles.pdf)

ة رازة ، ويضردال ق طانمالى ن بيئجالا ل كاشمة لمدا ن لولح ل لولحى إ ل صوالتم عدتي الت والأدوانا كسالإ تاسرامم ن طوللا دوعال ل لادام www.internal-displacement.org ويضردال طيطخوال ت تاسارال DRAN بي جبرونال ن بيئجالا س لومجي لاختدالتشرد الدصر زكفر عبر: 2015 ومومت. (www.internal-displacement.org)

مة كشتمة إيلادان يشردمال تامة ديدحة مدخ (لولحوال تايدهة: التيضردال ق طانمالى ن بيئجالا ن يشردمال نالساك تامة ديدحة لولح تداشرا www.jips.org/system/cms/attachments/818/original_GuidanceUrbanProfiling_JIPS.pdf) فر عبر: 2014 مومت. (www.jips.org/system/cms/attachments/818/original_GuidanceUrbanProfiling_JIPS.pdf)

نية الإنس ن الشؤو ق سيزت بومكتي لاختدالتشرد الدصر زكرم (إيلادان يشردمال ن شأ ب تداشرفر عبر: 2008 إومت. (www.refworld.org/docid/47b5ad3a2.html)

مجموعة تحديد السمات وموارد التقييم (2012). متوفر عبر: <http://www.parkdatabase.org/>

خدمة تحديد سمات المشردين داخليا المشتركة مجموعة الأدوات الأساسية لتحديد السمات (2013). متوفر عبر: <http://jet.jips.org/>

المواقع الإلكترونية:

بكرملا شاعلا نة يمالعلا وعة مجملا www.earlyrecovery.global: شاملة لا اية محلا وعة ممج www.globalprotection.org
نايخاد ن شرديملا ن نسا وق قحبي نعملا ةدتحما م ما اص خلا ررقملا [www.ohchr.org/EN/Issues/IDPersons/Pages/
IDPersonsIndex.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/IDPersons/Pages/IDPersonsIndex.aspx)

مركز رصد التشرذ الداخلي: www.internal-displacement.org خدمة تحديد سمات المشردين داخليا المشتركة): www.jips.org
تحالف Alliance Solutions: www.solutionsalliance.org

مكتب الأمم المتحدة لدعم عملية بناء السلام: <http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/>

United Nations

INTEROFFICE MEMORANDUM



Nations Unies

MEMORANDUM INTERIEUR

TO: Members of the Policy Committee
 A: Participants at the 4 October Policy Committee meeting
 (see distribution list)

DATE: 4 October 2011

REFERENCE:

THROUGH:

S/C DE:

FROM: The Secretary-General

DE:

SUBJECT: Decisions of the Secretary-General – 4 October meeting of the Policy Committee

OBJET:

Unrestricted

Decision No.2011/20 – Durable Solutions: Follow up to the Secretary-General's 2009 report on peacebuilding

- i) The Secretary-General endorses the preliminary Framework on "Ending Displacement in the Aftermath of Conflict," which establishes priorities and responsibilities to support the delivery of durable solutions for internally displaced persons (IDPs) and refugees returning to their country of origin. (Action: EOSG)
- ii) At the country level: a) the Resident Coordinator/Humanitarian Coordinator (RC/HC) will lead the development of a Strategy for Durable Solutions for Displaced People, determining the most appropriate approach based on the Framework and in consultation with national authorities and partners; b) where present and appropriate, the inter-cluster group working on Early Recovery, together with the Protection Cluster, will be the coordination mechanism for durable solutions; and c) UNDP and UNHCR, in their capacities as global cluster lead agencies for Early Recovery and Protection, will provide necessary technical expertise to the RC through existing resources or surge capacity to support the development of the Strategy for Durable Solutions. (Action: Resident/Humanitarian Coordinators, CWGER, UNDP, UNHCR)
- iii) At the global level the Global Cluster Working Group on Early Recovery (CWGER), working with the Global Protection Cluster (GPC), will: a) support the coordination mechanisms for durable solutions established at country-level; b) ensure that Early Recovery advisors deployed to support in-country crisis response have the necessary expertise on durable solutions; c) develop guidance for the development of Durable Solutions Strategies;

and d) act as a repository for the Strategies and lessons learned, including on the most effective models of in-country coordination. The Peacebuilding Fund will consider requests for funding for the implementation of such Strategies, against its regular criteria and in countries which have been declared eligible. (Action: CWGER, PBSO)

- iv) The Framework and Strategies will be rolled out as follows: a) the CWGER, supported by the GPC, will disseminate the Framework to RC/HCs in all relevant contexts; b) UNDP and UNHCR, in consultation with national authorities, the CWGER, the Protection Cluster, and the RC/HCs concerned, will select three pilot countries that will develop and implement Strategies for Durable Solutions by December 2013; c) UNDP, UNHCR and OCHA, in consultation with the CWGER, will complete a joint review of the Framework, strategies, guidance, and progress by March 2014. (Action: CWGER, UNDP, UNHCR, relevant RC/HCs, OCHA)

cc: Deputy Secretary-General

Mr. Nambiar

Mr. Kim

Mr. Akasaka

Ms. Amos

Ms. Bachelet

Ms. Clark

Mr. Duarte

Mr. Ladsous

Ms. O'Brien

Ms. Pillay

Mr. Pascoe

Mr. Sha

Ms. Coomaraswamy

Mr. Guterres

Ms. Cheng-Hopkins

Mr. Orr

الملحق 2



TO: Resident and Humanitarian Coordinators

DATE: 3 April 2012

FROM: Helen Clark, Chair, UN Development Group
: Valerie Amos, Emergency Relief Coordinator

SUBJECT: **Policy Committee Decision No. 2011/20 – Durable solutions: Ending displacement in the aftermath of conflict**

1. On 04 October, 2011, the Secretary-General endorsed the preliminary Framework on “Ending Displacement in the Aftermath of Conflict”, which established priorities and responsibilities to support the delivery of durable solutions for internally displaced persons (IDPs) and refugees returning to their country of origin.
2. The Framework and a copy of the decision are attached for your reference. We urge you to read this decision as it has significant implications for your work.
3. The decision is a response to the reality that United Nations support for sustainable and durable solutions for displaced people in their country of origin and collaboration between humanitarian and development agencies has not been sufficiently coherent and predictable. The objectives of the decision, and the Framework, specifically in the first 24 months in the immediate aftermath of a conflict are to: (a) enable more predictable assistance; (b) make responses faster and more coherent; and (c) strengthen accountability, resources, and commitment to address the specific needs of displaced people.
4. The decision calls on Resident /Humanitarian Co-ordinators, to lead the development of a Strategy for Durable Solutions for IDPs and returning refugees, determining the most appropriate division of roles and responsibilities based on the Framework and the mandates of the respective agencies, and in consultation with national authorities and partners.
5. The Global Cluster Working Group on Early Recovery (CWGER), working with the Global Protection Cluster, will support the co-ordination mechanisms established at the country level. UNDP and UNHCR, in their capacities as global cluster lead agencies for Early Recovery and

Protection, will provide technical expertise to the RC through existing resources or surge capacity to support the development of the Strategies. The Peacebuilding Fund, against its regular criteria and in eligible countries, has also been requested to consider requests for funding for the implementation of such Strategies.

6. As immediate next steps, three countries will be selected for early implementation. We would encourage you, however, to adopt this Framework in post-conflict settings to provide durable solutions for IDPs and returning refugees. The CWGER, working closely with the Global Protection Cluster, is able to provide further clarifications and additional information. The focal point at CWGER is Jahal de Meritens (jahal.de.meritens@undp.org).

